



جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم المالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

عنوان مذكرة التخرج



دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية -دراسة حالة لمديرية الضرائب عين تموشنت-

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية و
المحاسبة

إشراف الأستاذة

من إعداد الطالبة :

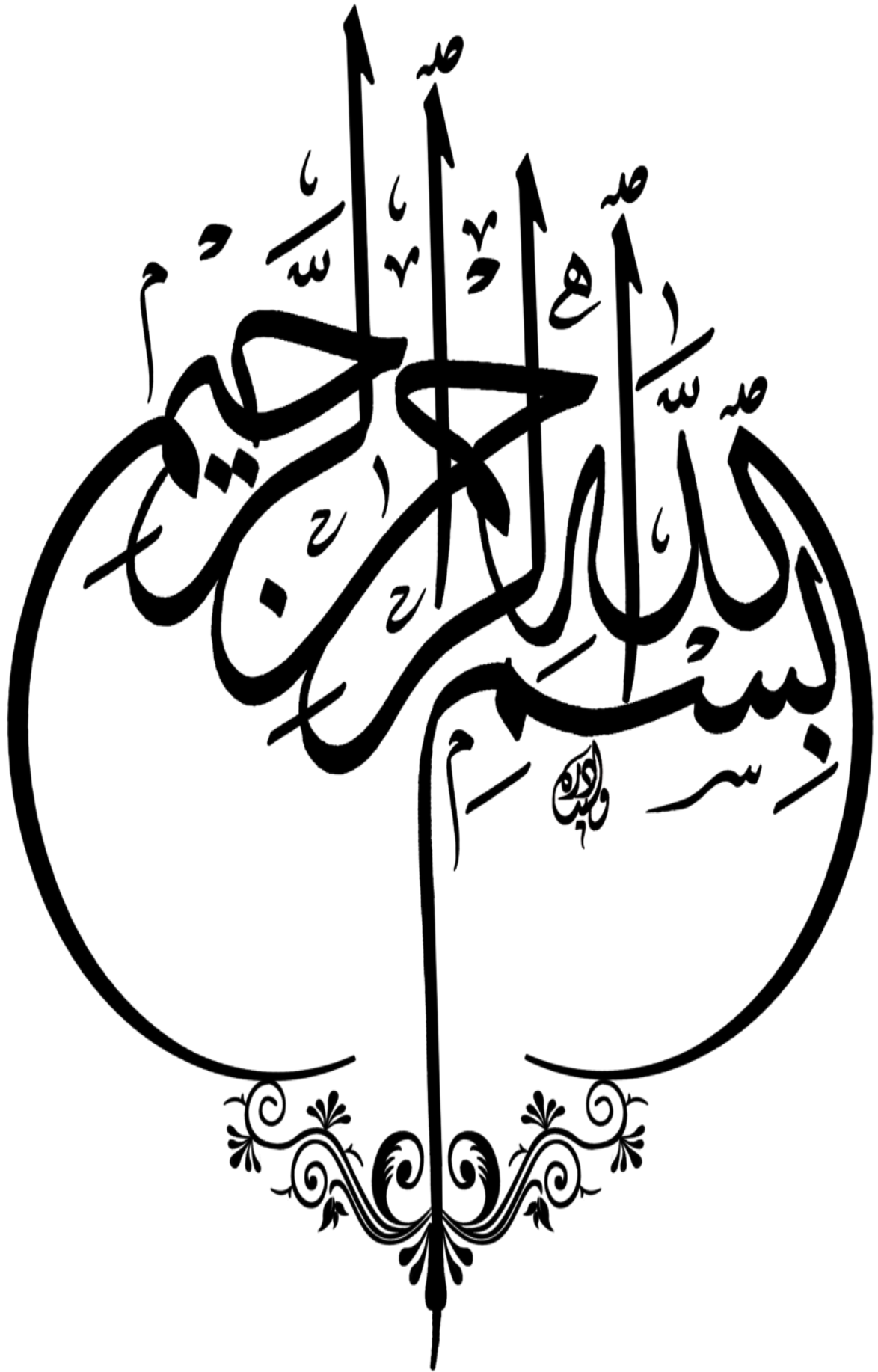
د. غربي صباح

■ بن عيسى شيماء

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	بن طويل نعيمة
مشرفا	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	د. غربي صباح
ممتحنا	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	دربال فاطمة الزهراء

السنة الجامعية 2021-2022



شكر وتقدير

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ومجدك على ما انعمت علينا من نعم لا تحصى منها توفيقك ايانا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

انه من العرفان بالجميل ان اتوجه في بداية هذه الدراسة بالشكر و التقدير الى
استاذتي المشرف ” غربي صباح”

على توجيهاتها ونصائحها القيمة التي افادتني كثيرا في اثراء معارفي العلمية.

كما اخص بالشكر لجنة المناقشة على قبولها وتقييم هذه المذكرة

كما اتقدم بالشكر الى كل مسؤولي واطارات وعمال المديرية الولائية للضرائب
لولاية عين تموشنت .

كما لا يفوتني في هذا المقام ان اتقدم بخالص الشكر والتقدير

لكل من اسهم برأيه وشجعني ولو بكلمة طيبة أو قدم لي يد العون من قريب او
من بعيد لإخراج هذا البحث الى حيز الوجود

الاهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ و الصلاة والسلام على اشرف خلق الله اجمعين سيدنا محمد و
على اله وصحبه اجمعين.

اهدي عملي هذا الى من اوصاني بهما ربي برا و احسانا، الى المرأة التي تصعب
الكلمات و العبارات عن وصفها الى من كانت تحترق لتتير حياتنا، الى من خلقت
في قلبي براعم الزهور و خضرة البساتين الى هبة الرحمان ” امي الغالية”
الى من علمني الاخلاق الكريمة و رباني على صدق القول و الرغبة بالمعرفة ،الى
من كان و ما زال لي سندا في هذه الحياة و لم يبخل علي بالنفس و النفيس الى
”أبي العزيز”.

الي اخي العزيز كمال و زوجته فاطمة الزهراء ،

الي كل جوهرة ثمينة في حياتي اخواتي زهيرة، نهاد، سارة.

الي احب اصدقائي كريمة، مروة، خديجة، عقيلة، عبير، عبد الرحيم، محمد.

الي من اناروا لي الطريق في سبيل التحصيل و لو قدر بسيط من المعرفة اساتذتي
الكرام.

الي اقرب الناس الى قلبي من قريب و بعيد الى كل من وسعهم قلبي ولم يكتبهم
قلمي.

شيء

الفهرس

I	شكر و تقدير
II	الإهداء
IV	الفهرس
V	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	المخلص
أ	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية لنظام المعلومات المحاسبي والرقابة الجبائية
2	I. الإطار النظري للرقابة الجبائية
2	1. ماهية الرقابة الجبائية
2	1.1. مفهوم الرقابة الجبائية
3	2.1. أهداف ومبادئ الرقابة الجبائية
4	3.1. أشكال الرقابة الجبائية
6	2. الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية
6	1.2. الوسائل الهيكلية المكلفة بالرقابة الجبائية
9	2.2. المرجعية القانونية للرقابة الجبائية
11	3.2. الغرامات والعقوبات الجبائية
13	II. الإطار النظري للمعلومات المحاسبية وجودتها
13	1. ماهية المعلومات المحاسبية
13	1.1. مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية

15	2.1. خصائص المعلومات المحاسبية و مكوناتها
16	3.1. مستخدمي المعلومات المحاسبية
18	2. جودة المعلومات المحاسبية
18	1.2. مفهوم جودة المعلومات المحاسبية
19	2.2. معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية
19	3.2. العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية
22	III. مراجعية الابحاث والدراسات العلمية السابقة
22	1. الدراسات السابقة
27	2. التعليق عن الدراسات السابقة
	الفصل الثاني: دراسة حالة لمديرية الضرائب عين تموشنت
32	I. لمحة عن مركز الضرائب لولاية عين تموشنت
32	1. تقديم مفتشية الضرائب وهيكلها التنظيمي ومهامها
32	1.1. تعريف مركز الضرائب لولاية عين تموشنت
33	2.1. الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب
37	3.1. مهام مركز الضرائب
39	2. الضرائب والرسوم المسيرة من طرف مركز الضرائب
39	2.1. اهم الضرائب المسيرة والرسوم المسيرة من طرف مركز الضرائب
39	2.2. المؤسسات التابعة لمركز الضرائب
40	3.2. التزامات المؤسسات اتجاه الضرائب
44	II. منهجية الدراسة ومناقشة النتائج

44	1. منهجية الدراسة
44	1.1. اعداد استبيان
46	2.1. عينة الدراسة
47	3.3. تحليل بيانات الشخصية
51	2. تحليل نتائج الدراسة
51	2.1. اختبار الاتساق الداخلي
54	2.2. اختبار ثبات الاستبيان
55	III. عرض ومناقشة اجابات أفراد عينة الدراسة
55	1. اختبار نتائج افراد عينة الدراسة
60	2. اختبار فرضيات الدراسة
65	خلاصة الفصل
67	الخاتمة
71	قائمة المراجع
75	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
42	الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الاجمالي	01
45	مقياس تحديد الاهمية النسبية وفق معيار ليكارث	02
46	توزيع عينة الدراسة	03
47	توزيع افراد العينة حسب متغير العمر	04
48	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	05
49	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	06
50	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص	07
52	الارتباط بين فقرات المحور الاول ومتوسط المحور الاول	08
53	الارتباط بين فقرات المحور الثاني ومتوسط المحور الثاني	09
54	معامل الفاكرومباخ لفقرات المحور الاول	10
55	معامل الفاكرومباخ لفقرات المحور الثاني	11
56	نتائج افراد العينة واجاباتهم عن فقرات المحور الاول	12
58	نتائج افراد العينة واجاباتهم عن فقرات المحور الثاني	13
60	معايير تفسير النتائج (الاهمية النسبية للمتوسط الحسابي)	14

قائمة الجداول

61	اختبار T test للمحور الاول	15
63	اختبار T test للمحور الثاني	16

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
5	اشكال الرقابة الجبائية	01
7	الهيكل التنظيمي لمديرية الابحاث والمراجعات	02
8	الهيكل التنظيمي لمديرية الابحاث والمراجعات	03
8	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات	04
19	معايير جودة المعلومات المحاسبية	05
37	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	06
48	توزيع أفراد العينة حسب متغير النسب	07
49	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	08
50	توزيع عينة الدراسة لسنوات الخبرة	09
51	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص	10

تعالج هذه المذكرة موضوع "دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية" استنادا الى واقع النظام الجبائي الجزائري والتحديات التي يواجهها هذا النظام من طرف عدة معوقات وبرزها ظاهرة الغش والتهرب الضريبي لما تفرزه من مخاطر على مستوى الاقتصاد الوطني بشكل خاص من خلال تطبيق الانواع المختلفة للرقابة الجبائية، وهي وسائل قانونية مفروضة على الاشخاص المكلفين بالضريبة عن طريق هياكل الادارة الجبائية المتعددة، وهي كإجراء يهدف الى التحقيق من مدى صحة المعلومات المصرح بها من قبل المكلفين الخاضعين للضريبة.

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على اساليب التحقيق الجبائي والجهات المسؤولة عنها، بالاضافة الى التعرف على المعلومات المحاسبية معتمدة في ذلك على دراسة ميدانية لعملاء مركز الضرائب لولاية عين تموشنت باستخدام استبانة وذلك من اجل الاجابة على الاشكالية. وقد توصلنا بهذا الى ان الرقابة الجبائية تساهم في التقليل من الثغرات الموجودة في المعلومات المحاسبية التي تؤدي الى اكتشاف الاخطاء التي يمكن ان تتضمنها هذه المعلومات مما يؤثر على جودتها

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية، التحقيق الجبائي، المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية.

This note deals with the topic “The Role of Tax Control in Improving the Quality of Accounting Information” based on the reality of the Algerian tax system and the challenges faced by this system from several obstacles, most notably the phenomenon of fraud and tax evasion because of the risks it creates at the level of the national economy in particular through Applying different types of fiscal control, which are legal means imposed on taxpayers through the various tax administration structures, as a procedure aimed at verifying the validity of the information declared by taxpayers.

This study aims to identify the methods of fiscal investigation and the authorities responsible for them, in addition to identifying the accounting information based on a case study in order to answer the problem. We have thus come to the conclusion that the investigation of the accounting information leads to the discovery of errors that may be contained in this information, which affects its quality.

key words : Fiscal control, fiscal investigation, accounting information, quality of accounting information.

Cette note traite du thème « Le rôle du contrôle fiscal dans l'amélioration de la qualité de l'information comptable » en s'appuyant sur la réalité du système fiscal algérien et les défis auxquels ce système est confronté face à plusieurs obstacles, notamment le phénomène de fraude et d'évasion fiscale car des risques qu'elle crée au niveau de l'économie nationale notamment par l'application de

différents types de contrôle fiscal, qui sont des moyens légaux imposés aux contribuables à travers les différentes structures de l'administration fiscale, en tant que procédure visant à vérifier la validité des informations déclarées par les contribuables .

Cette étude vise à identifier les méthodes d'enquête fiscale et les autorités qui en sont responsables, en plus d'identifier les informations comptables à partir d'une étude de cas afin de répondre à la problématique. Nous sommes ainsi parvenus à la conclusion que l'examen des informations comptables conduit à la découverte d'erreurs pouvant être contenues dans ces informations, ce qui affecte leur qualité.

les mots clés : Contrôle fiscal, enquête fiscale, information comptable, qualité de l'information comptable.

المقدمة العامة

تعتبر الضرائب وسيلة أساسية من وسائل التمويل الاقتصادي للدولة، فهي أيراد مالي هام لما لها من قدرة على التأثير في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، كما تعتبر أيضا من أهم أدوات السياسة المالية التي تلجأ إليها لتحقيق أهدافها المسطرة سواء كانت هذه الأهداف اقتصادية ، اجتماعية أو سياسية.

و نظرا للسلبيات و التعقيدات و الشوائب التي تسود النظام الجبائي الجزائري و كذا الضعف و فقدان الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وزيادة نسب ظاهرة التهرب و الغش الضريبيين ، تظهر الحاجة إلى ضرورة تكيف التشريع الجزائري للمنظومة الجبائية ووضع كل الوسائل القانونية و التنظيمية اللازمة من أجل استرجاع الحق العام ، بما يساهم في التأثير الايجابي في التنمية الاقتصادية.

إن يتطور عالم الأعمال و المال زاد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية و الحاجة إليها فقد أضحت مثل السلعة الاقتصادية الثمينة و النادرة فكل الأعوان الاقتصاديون يتعاملون بها و يسعون جاهدين من أجل الحصول عليها لما لها من دور كبير و أساسي في اتخاذ قراراتهم و نظرا لتداخل و تعارض الأهداف و الغايات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية فإنه من الصعوبة الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية و التي تكون خالية من الأخطاء و التحيزات المقصودة و الغير مقصودة و من هنا تظهر لنا الرقابة الجبائية و التي تعتبر غاية من الأهمية من حيث إضفاء شفافية و موضوعية حول المعلومات المحاسبية و التي تتضمن أساليب و طرق تمكنها من اكتشاف الأخطاء و الانحرافات الموجودة ورغم أن الهدف من الرقابة الجبائية هو البحث عن حجم النشاط و النتيجة من أجل فرض الضرائب إلا أن هذه الأخيرة لا تتحقق بدون معلومات محاسبية تتمتع بالجودة العالية .

1. الإشكالية

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية : ما هو دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

و قصد الاحاطة بكل جوانب الاشكالية نطرح الاسئلة الفرعية التالية :

__ هل توجد علاقة بين الرقابة الجبائية و التسيير الجبائي للمكلفين؟

__ هل يوجد تأثير بين الرقابة الجبائية و المعلومات المحاسبية؟

2. الفرضيات

على ضوء ما تم طرحه من التساؤلات حول موضوع البحث و املا في تحقيق اهدافه و يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يسعى الباحث لاختبارها و هي على النحو التالي :

- توجد علاقة بين الرقابة الجبائية و التسيير الجبائي للمكلفين

- يوجد تأثير بين الرقابة الجبائية و جودة المعلومات المحاسبية

3. اسباب اختيار الموضوع

هناك عدة اسباب دفعتني لاختيار هذا الموضوع و من اهمها :

- تخصص الطالب في المحاسبة و الجبائية

- الرغبة الذاتية في البحث في الموضوع و اسقاط الجانب النظري على التطبيقي

- قلة الدراسات في مجال الرقابة الجبائية و المعلومات المحاسبية تجعله مجالا مهما للدراسة و الاثراء.

4. اهداف الدراسة

- تحاول هذه الدراسة تشخيص الاطار المفاهيمي ، القانوني و التنظيمي للرقابة الجبائية

- محاولة اعطاء حلول عملية لتفعيل الرقابة الجبائية بما يتضمن تحسين جودة المعلومات المحاسبية

- التعرف على خصائص المعلومات المحاسبية لكي تتمتع بالجودة .

5. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة أساسا في الاهداف المرجوة منها نظريا وتطبيقيا من خلال ما يلي:

- تسليط الضوء على الرقابة الجبائية في الجزائر
- التجاوب مع مساعي الادارة الجبائية لتحقيق اهداف الدولة في زيادة الفعالية في الرقابة و المتابعة الجبائية.
- التعرف على الدور الغير مباشر للرقابة الجبائية وما يمكن أن تسفر عنه من اكتشاف الاخطاء ومحاولات الغش و التضليل الذي يمكن ان تشوب وتعترى المعلومات المحاسبية المصرح بها .

6. صعوبات الدراسة

- قلة الدراسات والبحوث العلمية في مجال أنظمة المعلومات الجبائية.
- صعوبات في مجال الحصول على المعلومات والبيانات الجبائية اللازمة للدراسة بحجة الحفاظ على السر المهني.

7. حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** اقتصرت على مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت.
- **الحدود الزمانية:** تتمثل الحدود الزمانية لهذه الدراسة انها اجريت خلال ثلاثة اشهر نظرا لعدم استجابة مديرية الضرائب للمعلومات المطلوبة ولذلك تم تغيير طريقة العمل من دراسة وتحليل نتائج الرقابة الجبائية الى استبانة بحث علمي .

8. مرجعية البحث

تتشكل مرجعية الدراسة التي قمنا بها من القوانين والمراسيم في الجريدة الرسمية والملتقيات العلمية والمذكرات والكتب.

9. منهج المتبع

حتى تتمكن من الاجابة على الاشكالية واختبار صحة الفرضيات المصاغة اعتمادا على المنهج الوصفي بهدف وصف مختلف جوانب الموضوع والوصول الى النتائج المرادة من البحث وذلك باستعراض مختلف المفاهيم الاساسية سواء المتعلقة بالرقابة الجبائية او المعلومات المحاسبية ثم القيام بالدراسة التطبيقية استخدمنا فيه المنهج التحليلي حيث تمت المعالجة باستخدام استبيان يتضمن مجموعة من الأسئلة مستنتجة من الجزء النظري و الذي تم تحكيمه من طرف الاستاذة المشرفة غربي صباح والاساتذة حبشي فادية وبن طيرير نعيمة، وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

10. هيكل الدراسة

تم تقسيم هذا البحث الى فصلين اضافة الى المقدمة والخاتمة

- **الفصل الاول:** تحت عنوان الادبيات النظرية لنظام المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية والذي تم تقسيمه الى ثلاث مباحث المبحث الاول تم تخصيصه للاطار النظري للرقابة الجبائية والذي تم تقسيمه الى مطلبين وكل مطلب يحتوي على ثلاث فروع المبحث الثاني فقد تم التطرق الى الاطار النظري للمعلومات المحاسبية كما تناولنا في المبحث الثالث الى الدراسات السابقة
- **الفصل الثاني:** يتمثل في الدراسة الميدانية حيث يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، تعرضنا في المبحث الاول الى تقديم المفثشية والضرائب والرسوم المسيرة من طرفها اما المبحث الثاني تناول الطريقة والإجراءات المتبعة، اما المبحث الثالث فقد تضمن الإحصاء الاستدلالي للدراسة الميدانية.

**الفصل الأول: الأدبيات
النظرية لنظام المعلومات
المحاسبي والرقابة
الجبائية**

تمهيد

تعد الجباية من وسائل التحكم في اي دولة ما لزيادة ايرادات الخزينة العمومية من خلال فرض مجموعة من الضرائب والرسوم، ولمجابهة مثل هذه الظاهرة او الحد منها انشا المشرع الجزائري مجموعة من الوسائل القانونية تقوم بالعديد من الادوار في هذا المجال، ومن بين أبرزها نجد الرقابة الجبائية والتي تعد كأداة تنظيمية مهمتها التحقيق في مدى صحة وشرعية جودة المعلومات المحاسبية.

وبغرض التعرف أكثر على الرقابة الجبائية قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث

وهي:

المبحث الاول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

المبحث الثاني: الإطار النظري للمعلومات المحاسبية

المبحث الثالث: مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة

I. الإطار النظري للرقابة الجبائية

من أدوات التحكم في اقتصاد أي دولة، الجبائية، كما تعدّ بالنسبة لكثير من الدول المورد الأساسي لإيرادات خزينتها العمومية، وهي نظام متكامل الطرق والإجراءات بيد الدولة، تسيره وفق مقتضيات اقتصادية ومالية محددة، ومن خلال فرض جملة من الضرائب والرسوم بقواعد وأسس معينة. ونظرا لعدة أسباب فإنّ الكثير من المكلفين بالضريبة لا يرحبون بفرض هذه الأخيرة عليهم، وهذا ما يؤدي إلى التهرب الكلي أو الجزئي من الدفع، و لمجابهة هذه الظواهر أنشأت مجموعة من المصالح الجبائية تقوم بعدة ادوار على رأسها الرقابة الجبائية، والتي تعد أداة قانونية مهمتها التّحقق من مصداقية التصريحات الجبائية وما تتضمنه من معلومات مالية.

1. ماهية الرقابة الجبائية

لطالما ارتبطت الغاية من أي عملية رقابة كانت بالاكشاف والوقوف على الأخطاء و الانحرافات التي يمكن أن تحدث لسبب أو لآخر، وما للرقابة الجبائية إلا نوع من تلك الأنواع للرقابة، لها تعريف وأشكال وأهداف و هذا ما سنتطرق اليه من خلال هذا المطلب.

1.1 مفهوم الرقابة الجبائية

قصد توضيح مفهوم الرقابة الجبائية ينبغي علينا أن نعرّف الرقابة بصفة عامة وهي حسب المفكر الاقتصادي هنري فايول " التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتّعليمات الصادرة والقواعد المقررة، أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها (وهي ، 2009)"، والرقابة الجبائية تعد كغيرها من أنواع الرقابة الأخرى من حيث المفهوم والأهداف العامة حيث تم تعريفها كل حسب وجهة نظره، ومجال دراسته.

أ. **التعريف الأول:** يمكن تعريف الرقابة الجبائية على انها فحص لتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء كانوا ذوي شخصية طبيعية او معنوية، بهدف التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الضريبية، علما بأن يستعمل الشخص المكلف بهذه العملية افضل وسائل للاستعلام والاستفسار والايضاح عن كل ما هو مدون بالتصريحات، بل عليه ان يقوم بعملية مقارنة بين ما هو مصرح به والمعلومات المتحصل عليها من مصادر اخرى وبالتالي التأكد من مدى التطابق الموجود وكذلك النظر في الوضعية المالية للمكلف بالضريبة(يحيايوي ، 2020).

ب. **التعريف الثاني:** عرفتها المديرية العامة للضرائب على انها الوسيلة الضرورية لضمان المساواة بين الأفراد في دفع الضريبة، وتشكل شرطا من الشروط الأساسية والفعالة لتحقيق منافسة شريفة وعادلة بين المؤسسات(قلاب ذبيح، 2011).

ج. **التعريف الثالث:** تعرف أيضا بأنها نظام البحث والتقصي الموضوعي للظواهر المتعلقة بالعمليات الحقيقية، التي تتضمنها الإقرارات الضريبية التي يقدمها الممول بهدف التأكد من صدق تمثيل بيانات الإقرارات لنتيجة تلك العمليات وفقا لمتطلبات المحاسبة الضريبية (سمان، رشام، 2021).

ونستخلص بأن الرقابة الجبائية تتمثل في ذلك النشاط المنتظم الذي تقوم به الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة ومصداقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين، وتقييمها بطريقة موضوعية، لغرض اكتشاف العمليات التدلسية التي ترمي إلى التملص من أداء الدين الضريبي المستحق للخزينة العمومية، والتهرب من الدفع، وذلك من خلال التأكد من صحة العمليات والمعلومات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، كما تهدف إلى مكافحة الغش الضريبي، أو على الأقل التقليل من حدته وذلك باستعمال الإمكانيات المادية والقانونية المتاحة(كركوذي ، 2010).

2.1. أهداف ومبادئ الرقابة الجبائية

1.2.1. الأهداف

تقوم الإدارة الضريبية بإجراء الرقابة الجبائية ليس من أجل كشف الانحرافات في الوعاء فقط وإنما تسعى لتحقيق جملة من الأهداف و أهمها (بلخيري،مصمودي،2020):

- **الهدف المالي :** من الناحية المالية، تهدف الرقابة الجبائية الى الحصول على اكبر تحصيل ضريبي ممكن من اجل تغطية مصاريف الدولة.
 - **الهدف القانوني :** يتمثل في التأكد في احترام الحقوق الممنوحة للمكلفين بالضريبة وواجباتهم من طرف المشرع الجبائي، من اجل ضمان الثقة المتبادلة من الإدارة الجبائية و المكلف بالضريبة.
 - **الهدف الاقتصادي:** تستعمل الرقابة الجبائية في المحافظة على الأموال العمومية و حمايتها من التهربات الضريبية من أجل تطبيق السياسة الاقتصادية و الاجتماعية في الدول.
 - **الهدف الإداري :** من الناحية الإدارية تلعب الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية في معرفة الحقائق و الإحصائيات مما يؤدي إلى زيادة فعاليتها.
 - **الهدف الاجتماعي :** من هذه الناحية تشكل الرقابة الجبائية ضرورة لإقامة عدالة اجتماعية المساواة بين المكلفين.
- ### 2.2.1. مبادئ الرقابة الجبائية

لتؤدي الرقابة الجبائية وظائفها لابد من توفير المبادئ الاساسية لها والممثلة في (يحياوي، 2020):

- **اقامة نظام ضريبي محكم:** يعتبر النظام الضريبي من بين المقومات الاساسية للرقابة الجبائية حيث تنعكس نوعية السلطة التشريعية في تشريع قوانين بصفة عامة ومن بينها

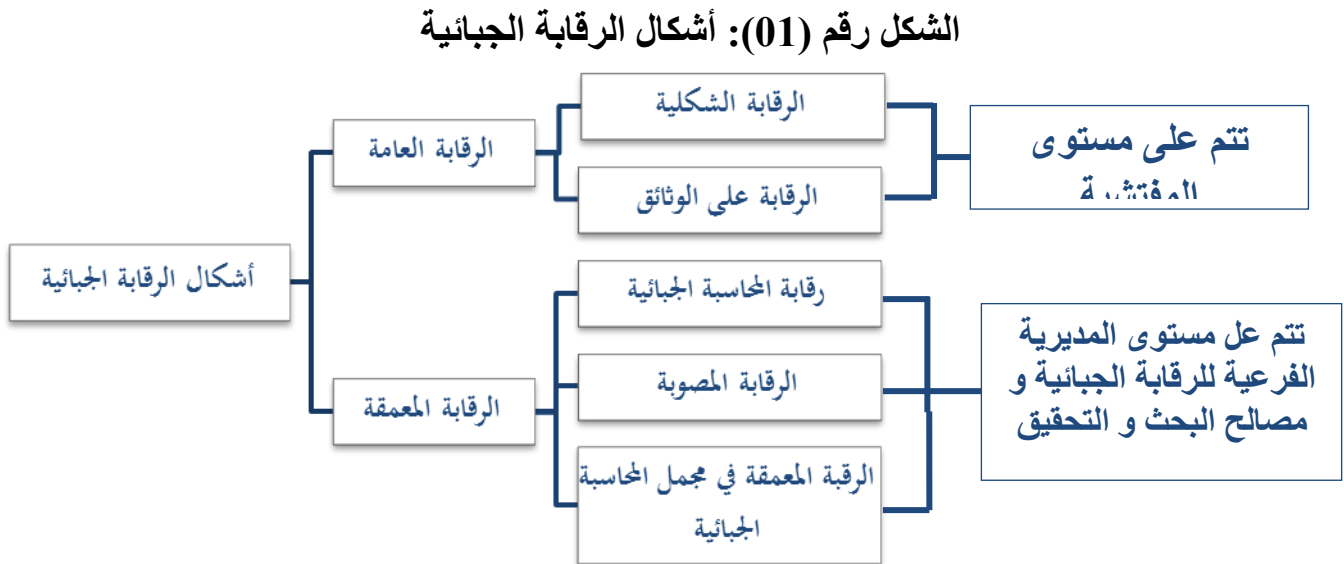
النظام الضريبي، ولذلك فإن تطبيق الرقابة الجبائية يتطلب وجود نظام ضريبي فعال وهذا من خلال:

- تبسيط صياغة التشريع الضريبي حتى يتسنى للمكلفين فهمه، اذ يجب ان تكون القوانين والنصوص التشريعية واضحة وسهلة الاسلوب.
- تحقيق العدالة الضريبية، اي ان تكون المعاملة الضريبية متساوية بين المكلفين بالضريبة.

■ **ترقية وتطوير الادارة الجبائية:** ان التشريع الضريبي لا يكفي لمحاربة التهرب الضريبي ما لم يرفق بإدارة جبائية فعالة، والتي يجب توفرها على مستوى عال من التطور والكفاءة اضافة إلى توفرها على الامكانيات البشرية والمادية اللازمة، والتي يمكنها من اداء وظيفتها على احسن وجه.

3.1 أشكال الرقابة الجبائية

هناك نوعين رئيسيين من الرقابة الجبائية الرقابة العامة و الرقابة المعمقة، يتضمن كل واحد منها عدة أنواع فرعية، ويمكن تمثيل أشكال الرقابة كما حددها التشريع الجبائي في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوانين الجبائية، المديرية العامة للضرائب،
وزارة المالية لسنة 2022

1.3.1. الرقابة العامة

تراقب الإدارة الجبائية مراقبة عامة للتصريحات و المستندات المستعملة لفرض كل
ضريبة أو حق أو رسم أو أتاوة، و تشمل نوعين من الرقابة العامة (أمغاري، شيخي،
2013) و هي كما يلي:

أ. الرقابة التشكيلية: تعتبر أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف
المكلف و التي تشمل مختلف التداخلات التي تهدف الى تصحيح الاخطاء المادية
المرتكبة اثناء تقديم المكلفين للتصريحات أي التأكد من كيفية تقديم المعطيات و
المعلومات التي تحملها التصريحات من الناحية الشكلية دون اجراء أية مقارنة بين ما
تتضمنه من معلومات وتلك التي تتوفر عليها الإدارة الجبائية(أمغاري، شيخي،
2013).

ب. الرقابة على الوثائق: تهتم الرقابة على الوثائق بفحص الملف الجبائي للمكلف فحصا
شاملا و انتقاديا إذ يقوم المحقق بتصحيح الاخطاء الظاهرة في التصريحات و
العاجزين عن الوفاء منهم بالاعتماد على المعلومات و التدابير الشفوية أو الكتابية
المقدمة إلى الإدارة الجبائية "يراقب المفتش التصريحات و يطلب
التبريرات..."(عباس، 2012).

2.3.1. الرقابة المعمقة

كما تراقب الإدارة الجبائية مراقبة معمقة للتصريحات أيضا و تشمل ثلاثة أنواع من القابة
هي:

أ. الرقابة المحاسبية الجبائية: هو مجموعة من العمليات تهدف الى فحص الملفات المحاسبية و مقارنتها بعناصر الاستغلال في عين المكان إذ يلزم هذا الفحص حسب المواد 09 و 11 من القانون التجاري للمكلفين بمسك الدفاتر و الوثائق المحاسبية، كما يمس كل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الخاضعين للنظام الحقيقي و الملزمين بمسك المحاسبة(بكريتي، يوسف، 2015).

ب. الرقابة المصوبة: يعتبر التحقيق المصوب في المحاسبة إجراء رقابة موجهة يتضمن ضريبة واحدة أو عدة ضرائب بعنوان جزء أو كل المدة غير المتقدمة أو بمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية متعلقة بمدة تقل عن سنة جبائية، التحقيق المصوب في المحاسبة هو إجراء مراقبة مصوبة، أقل شمولية، أكثر سرعة و ذو نطاق من التحقيق المحاسبي(قانون الإجراءات الجبائية، 2020).

ج. الرقابة المعمقة في مجمل الوضعية الجبائية: تنص المادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية، على أنه يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة، وفي هذا التحقيق يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخل المصرح بها من جهة، والذمة أو الحالة المالية و العناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي، من جهة أخرى، إذ يمكن عن طريق هذا النوع من الرقابة معرفة مصدر أموال و مداخل الأشخاص الذين تظهر عليهم ملامح الثراء(قانون الإجراءات الجبائية، 2020).

2. الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية

تعتمد عملية الرقابة الجبائية على مجموعة من الهياكل والأنشطة المخولة لها قانونيا للقيام بذلك، حتى تمارس بطريقة منظمة و جيدة وتعزيزا لذلك فقد خول المشرع الجزائري

لأعوان هذه الأجهزة مجموعة من الصلاحيات والحقوق التي لا بد من الاستناد عليها لأداء مهمته الرقابية.

1.2. الوسائل الهيكلية المكلفة بالرقابة الجبائية

يعتمد تنفيذ برامج التحقيق الجبائي على وجود أجهزة هيكلية مختصة تسند لها مهمة المراقبة و نذكر منها:

1.1.2. مديرية الأبحاث و المراجعات

تعتبر مديرية البحث والمراجعات أعلى الهيئات للرقابة الجبائية، حيث تسهر على ضمان استمرارية وتوحيد تنفيذ إجراءات الرقابة الجبائية على التراب الوطني. أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 228/98 المؤرخ في : 13 جويلية 1998 والمتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية ويمتد نطاق اختصاصها على المستوى الوطني من خلال المراقبة والتكفل بالقضايا المندرجة في إطار مكافحة التهرب والغش الضريبي، كما تقوم بالموافقة أو التعديل للبرامج المقترحة من طرف المديرية الولائية للضرائب والمصادقة عليها، وتستند إليها مهمة التحقيق في المؤسسات التي يفوق رقم أعمالها السنوي 4.000.000 دج بالنسبة لمؤدي الخدمات والأنشطة الحرة، ومبلغ 10.000.000 دج بالنسبة للمؤسسات الأخرى (عبد الغني، 2011).

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث و المراجعات



المصدر: نوي نجاة، فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2003.

2.1.2. المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية

إضافة إلى مديرية البحث والتحقيقات، فإن المديرية الولائية للضرائب هي أيضا مكلفة بالقيام بعملية الرقابة الجبائية وتتكفل مديريتها الفرعية للرقابة الجبائية بهذه المهمة، إذ تعد الهيئة المختصة بعملية الرقابة، لذا تسند إليها مهمة تنفيذ برامج التحقيق (كرودي، 2009).

الشكل رقم 03 : الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب

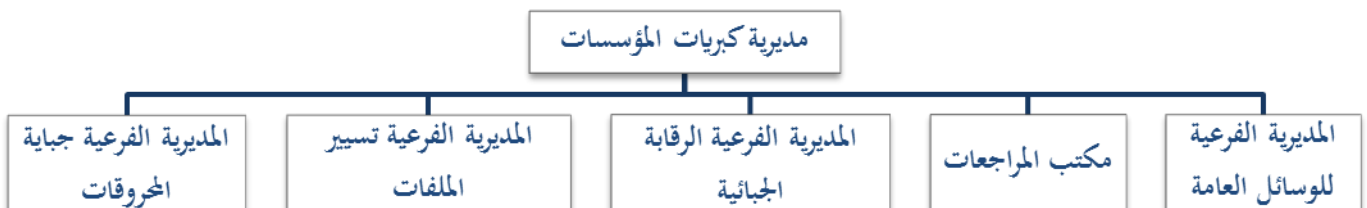


المصدر: إلياس قلاب، مساهمة التطبيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011، ص36

3.1.2. مديرية كبريات المؤسسات

بالإضافة إلى الجهازين السابقين للذكر، و المكلفين بالقيام بعملية الرقابة الجبائية، فقد استحدثت جهاز ثالث تدعيما لهما في مكافحة التهرب الضريبي والمتمثل في مديرية كبريات المؤسسات، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، و لكن الملاحظ هو أنه حتى وقتنا الحالي لم تدخل هذه المديرية الميدان العملي. تكلف مديرية كبريات المؤسسات فيما يخص المؤسسات الخاضعة لمجال اختصاصها بمهام الوعاء، التحصيل، المراقبة ومنازعات الضرائب والرسوم الواقعة على عاتق الأشخاص المعنويين والمجمعات المشكلة بقوة القانون أو فعليا أو الكيانات مهما كانت صبغتها القانونية ومحل مؤسستها الرئيسي أو مديريتها الفعلية أو مركزها الاجتماعي (كرودي، 2009).

الشكل رقم 04 : الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات



المصدر: إلياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011، ص30

2.2. المرجعية القانونية للرقابة الجبائية

الرقابة الجبائية ونظرًا للأهداف الاستراتيجية القومية التي تهدف إلى تحقيقها، تتطلب مرجعية قانونية واضحة وصريحة تستند إليها.

1.2.2. الصلاحيات القانونية للإدارة الجبائية

▪ **الحق في الرقابة:** تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو أتاوة، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها أي أن الإدارة الجبائية لها كل الصلاحيات التي خولها القانون لها للقيام بعملية الرقابة(قانون الإجراءات الجبائية، 2017).

▪ **الحق في الاطلاع:** يسمح حق الاطلاع لأعوان الإدارة الجبائية بتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها، من خلال تصفح الوثائق و المعلومات(قانون الإجراءات الجبائية، 2017) ، وتمثل الهيئات الإدارية و المؤسسات التي يمكن لموظفي الإدارة الجبائية أن يحصلوا منها على المعلومات المطلوبة في(عتير، 2012):

– إدارات الدولة والولايات والبلديات، والمؤسسات والهيئات الخاضعة لمراقبة الدولة والولايات والبلديات، وأي سلطة إدارية أخرى؛

- مصالح الضمان الاجتماعي؛
 - السلطة القضائية ومختلف هيئاتها؛
 - التجار والشركات التجارية؛
 - المؤسسات والهيئات المالية، مثل البنوك، مؤسسات التأمين... الخ.
- **حق المعاينة:** هو الحق الممزوج للإدارة الجبائية، عندما توجد قرائن تدل على ممارسة تدليسيه يمكن للإدارة الجبائية أن ترخص لأعوانها الذين لهم على الأقل رتبة مفتش والمؤهلين قانونا، القيام بإجراءات المعاينة في كل المحلات قصد البحثة والحصول وحجز كل المستندات والوثائق والدعائم أو العناصر المادية التي من شأنها أن تبرر التصرفات الهادفة إلى التملص من الوعاء والمراقبة ودفع الضريبة.
- **الحق في استدراك الأخطاء:** الأجل القانوني لاستدراك الأخطاء المرتكبة من قبل الإدارة الجبائية حدد بالأربعة سنوات الأخيرة، حيث يعرف هذا الحق على أنه الحق الممارس من قبل الإدارة الجبائية من أجل تصحيح حالات النسيان أو نقائص أو الإغفالات في التصريحات الجبائية المكتتبه، وانقضاء هذا الأجل لا يعد عائقا أمام أعوان الإدارة الجبائية لممارسة حق الرقابة بسبب تقادم الوقت ارت، لكنها تمتد إلى العمليات التي لها أثر على نتائج فترة لاحقة غير مغطاة بهذا الحق (عوادي، 2009).

2.2.2. حقوق والتزامات المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية

أ. حقوق المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية

- الإعلام المسبق: لا يمكن الشروع في إجراء أي تحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة مسبقا عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقا بميثاق حقوق وواجبات المكلف المحقق في المحاسبة (قانون الإجراءات الجبائية، 2017).

– إمكانية الاستعانة بمستشار جبائي: تحت طائلة بطلان الإجراءات يجب أن يشار صراحة أن المكلف بالضريبة يستطيع أن يستعين بوكيل يختاره بمحض إرادته أثناء عملية المراقبة للاستشارة به أو الإنابة عنه، لكن حضوره ليس ضروريا أثناء المراقبة المفاجئة لمعاينة العناصر المادية التي قد تفقد قيمتها في حالة ما إذا تم تأجيلها(كركودي، 2009).

– حق الاطلاع والرد على نتائج الرقابة الجبائية: من حق المكلف الذي خضع لإجراءات الرقابة الجبائية مهما كان نوعها، أن يطلع على نتائج هذه الرقابة وبشكل مفصل، وفي هذا الإطار يجوز له إبداء كل الملاحظات والانتقادات التي يراها ضرورية حول هذه النتائج في غضون 41 يوم(عتير، 2012).

ب. التزامات المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية

يجب على المكلفين احترام الالتزامات سواء كانت ذات طابع محاسبي أو طابع جبائي حتى تنفذ العقوبات الجبائية وقد ذكرت هذه الالتزامات في المواد 09-10-11-12 من القانون التجاري والتي نلخصها فيما يلي(القانون التجاري الجزائري):

– مسك دفتر اليومية

– مسك دفتر الجرد

– حفظ دفاتر المحاسبة والسندات المرسلة

أما الالتزامات الجبائية للمكلف بالضريبة فتتمثل في القيام بمختلف التصريحات والتي نوجزها فيما يلي:

– التصريح بالوجود تقدم في الثلاثين يوم الأولى من بداية النشاط في وثيقة صنف Gn°8 إلى مفتشية الضرائب.

– التصريح الشهري أو الثلاثي يقدم خلال 20 يوم الموالية للشهر أو الفصل يودع في وثيقة صنف Gn°50 .

- التصريح السنوي ويتم قبل 1 افريل من كل سنة ويتم التبليغ بكل مداخله السنوي على مستوى مفتشية الضرائب التابع لها.
- التصريح بالتنازل، التوقف عن النشاط أو بالوفاة.
- تدوين رقم التعريف الجبائي.

3.2. الغرامات والعقوبات الجبائية

أ. **الغرامات الجبائية:** تتمثل الغرامات الجبائية في فرض زيادات مالية على المكلف المعني، ويختلف حجم هذه الزيادات على المكلف المعني بحسب طبيعة المخالفة، ويتضح ذلك كما يلي:

- **الغرامات المتعلقة بالتصريح السنوي:** حسب المادة 192 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة" فإنه تفرض تلقائيا الضريبة على المكلف بالضريبة الذي لم يقدم التصريح السنوي، حسب الحالة، إما بصدد الضريبة على الدخل، وإما بصدد الضريبة على أرباح الشركات، ويضاعف المبلغ المفروض عليه بنسبة 25%
 - **غرامات التأخير في التصريح:** يترتب عن مكلف بالضريبة الذي لم يقدم في الأجل المحددة، أو عند إثبات تصريحه، الوثائق و المعلومات المطلوبة بموجب المواد 152 و 153 و 180 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، دفع غرامة جبائية قدرها 1.000 دج وهذا في كل مرة يسجل فيها إغفال الوثائق المقدمة أو عدم صحته.
 - **الغرامات بسبب نقص في التصريح:** حسب الفقرة الأولى من المادة 193 من قانون الضرائب والرسوم المماثل، فإنه عندما يصرح المكلف بالضريبة ملزم بتقديم تصريحات تتضمن الإشارة إلى الأسس أو العناصر التي تعتمد لتحديد وعاء الضريبة، أو يبين دخلا أو ربحا ناقصا أو غير صحيح، ويزداد على مبلغ الحقوق التي تملص منها أو أخل بها نسبة:
- 10% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يقل عن مبلغ 50.000 دج أو يساويه.

- 15% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 50.000 دج ويقل عن مبلغ 200.000 دج أو يساويه.

- 25% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 200.000 دج.

كما نصت المادة 116 من قانون الرسوم على رقم الأعمال أنه إذا تبين بعد عملية التحقيق أن رقم الأعمال السنوي المصرح به من طرف المدين، غير كاف، أو إذا طبق الخصم في غير محله، يضاف إلى مبلغ الرسوم المتملص منها، النسب الآتية:

- 10% إذا كان مبلغ الرسوم المتملص منها المجموعة في السنة المالية أقل أو تساوي مبلغ 50.000 دج أو يساويها.

- 15% إذا كان مبلغ الرسوم المتملص منها في السنة المالية يزيد عن مبلغ 50.000 دج ويقل أو يساوي عن مبلغ 200.000 دج أو يساويها.

- 25% إذا كان مبلغ الرسوم المتملص منها في السنة المالية يزيد عن مبلغ 200.000 دج.

وفي حالة استعمال طرق تدليسيه، تطبق غرامة بنسبة 100% على مجمل الحقوق.

ب. **العقوبات:** نصت المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يعاقب كل من تملص أو حاول التملص بالجوء إلى أعمال تدليسيه في إقرار وعاء أي الضريبة أو حق أو رسم خاضع له، أو تصفيته، كلياً أو جزئياً، بما يأتي:

- غرامة مالية من 50.000 دج إلى 100.000 دج عندما لا يفوق المبلغ المتملص منه 100.000 دج.

- الحبس من شهرين إلى ستة أشهر و غرامة مالية من 100.000 دج إلى 500.000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين، عندما يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها 100.000 دج، ولا يتجاوز 1.000.000 دج.

- الحبس من ستة 6 أشهر إلى سنتين وغرامة مالية من 500.000 دج إلى 2.000.000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين، عندما يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها من 1.000.000 دج ولا يتجاوز 5.000.000 دج.
- الحبس من سنتين إلى خمس سنوات وغرامة مالية من 2.000.000 دج إلى 5.000.000 دج، أو إحدى هاتين العقوبتين، عندما يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها 5.000.000 دج ولا يتجاوز 10.000.000 دج.
- الحبس من خمس سنوات إلى عشر سنوات وغرامة مالية من 5.000.000 دج إلى 10.000.000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين، عندما يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها 10.000.000 دج.

II. الإطار النظري للمعلومات المحاسبية

إن المعلومات المحاسبية كباقي المعلومات تعتبر موردا اقتصاديا هاما في مجال صنع القرارات الاقتصادية، ولقد زادت أهميتها في الآونة الأخيرة خاصة في ظل الانتشار الواسع للتكنولوجيا، حيث يتوقف نجاح القرار على مدى صحة هذه المعلومات ودقتها وطريقة تنظيمها، وتخزينها، ونقلها إلى أصحاب القرار داخل المؤسسة وإن صحة المعلومة المحاسبية ودقتها يتوقف على كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي وهو من أحد أنظمة المعلومات الإدارية الذي يقوم بجمع ومعالجة وتخزين ونقل المعلومات إلى مراكز اتخاذ القرار عند الحاجة إليها.

1. ماهية المعلومات المحاسبية

تعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة لمجموعة من المستفيدين الداخليين والخارجيين في تقدير معلومات هامة تخدمهم كل حسب استفادته من تلك المعلومات.

1.1. مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية

1.1.1. مفهوم المعلومات المحاسبية

هناك عدة تعاريف للمعلومات المحاسبية نذكر منها:

■ **التعريف الأول:** المعلومات المحاسبية هي نوع من المعرفة المناسبة والناج عن العمليات التشغيلية لخدمة أغراض بعينها، ممثلة في النتائج النهائية، أو مخرجات تدعم القرارات ونشاطاتها، يتم استخدامها من قبل المعنيين بها (بن فرج، 2014).

■ **التعريف الثاني:** المعلومات المحاسبية" هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلاتها و معالجتها و إخراجها في شكل قوائم للمعلومات المحاسبية آلية تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية الأزمة للتخطيط والتوجيه والرقاب" (العبادي، 2016).

■ **التعريف الثالث:** مجال المحاسبة، تمثل المعلومات المحاسبية مجموعة البيانات التي جمعت وأعدت بطريقة ما جعلتها قابلة للاستخدام (مفيدة) بالنسبة لمستخدميها، وهي تمثل المخرجات في النظام المحاسبي ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة (غزي، طويرات، 2018)

فالمعلومات المحاسبية إذن هي مجموعة بيانات يتم تجميعها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية حتى تمكن مستخدميها في التقييم واتخاذ القرارات.

2.1.1. أهمية المعلومات المحاسبية

أدت التطورات التي شهدتها اقتصاديات العالم إلى ضرورة توافر المزيد من البيانات والمعلومات التي تغطي كافة أوجه النشاط الاقتصادي داخل المجتمع والتي تعكس طبيعة العلاقة المتبادلة بينها، وكما تحتل المعلومات المحاسبية التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية أهمية كبيرة وذلك لما يلي (هاللي، أحمد قايد، 2019):

- إن المعلومات المحاسبية تعد الدعامة الأساسية التي تبني عليها القرارات المالية التي تتخذها الوحدة الاقتصادية أن هذه المعلومة هي التي تبني عليها الحقائق والتقديرات القيمة لأنها المادة الأولية لصناعة القرار الصائب وأن درجة دقة موضوعية القرار تتناسب طردياً مع دقة وكفاية المعلومات المحاسبية المتوفرة؛
- إن المعلومات المحاسبية تتصف بالدقة أكثر من غيرها من المعلومات الأخرى وذلك بسبب ما تحتويه نظم المعلومات المحاسبية من الأسس والضوابط والمعايير التي لا تخلو منها أي خطوة أو جزء أو مستند في النظام؛
- إن المعلومات المحاسبية تتمتع بمستوى من المنطق قد لا يتوفر في غيرها من المعلومات وتستمد هذا المنطق من النظرية المحاسبية التي تحكم إنتاج المعلومات من مبادئ فروض والتي تعد مرشداً في أداء العمل المحاسبي.

2.1. خصائص المعلومات المحاسبية و مكوناتها

1.2.1. خصائص المعلومات المحاسبية

قام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بإصدار قائمة المفاهيم رقم (02) في سنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي نذكر منها:

أ. **خصائص نوعية رئيسية:** وتندرج تحتها خاصيتين رئيسيتين هما: الملائمة، والموثوقية، فإذا فقدت المعلومة المحاسبية أي منهما تكون غير مفيدة بالنسبة لمستخدميها الرئيسيين (ناصر محمد، 2009).

- **الملائمة:** تكون المعلومات ملائمة إذا خفضت من حالة عدم التأكد، وحسنت قدرة متخذي القرار على التنبؤ أو أكدت أو صححت توقعاتهم المسبقة (ستينبارت و رومني، 2009).
- **الموثوقية:** تعتبر المعلومة ذات موثوقية حسب FASB خاصية المعلومات في التأكيد بأن تلك المعلومات خالية من الأخطاء، والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله (رضوان، 2006).

- ب. خصائص نوعية ثانوية : وتتمثل في الخاصيتين التاليتين (طرشي، 2017):
- القابلية للفهم: إحدى الخصائص النوعية للمعلومات قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، أي أن فائدة المعلومات المحاسبية تكون بدرجة وضوحها؛
 - القابلية للمقارنة: أي أنها تمكن المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية متماثلة.

2.2.1. المكونات الأساسية لنظم المعلومات

- المدخلات: الحلقة الأولى في النظام وتتمثل في مجموعة البيانات التي يتم الحصول عليها والمطلوب تشغيلها وطلبات الإدارات والأقسام المختلفة من المعلومات ويحصل نظام المعلومات على المدخلات من مصدرين أساسيين هما (مصدر داخلي) والبيئة المحيطة (مصدر خارجي).
- التشغيل: يتم تحويل البيانات التي تم الحصول عليها إلى معلومات ذات معنى ودلالة باستخدام عناصر تكنولوجيا المعلومات.
- المخرجات: وتشير إلى مجموعة النتائج المرغوب الوصول إليها أو المعلومات المطلوب الحصول عليها من البيانات التي يتم تشغيلها إلكترونياً والتي يتم تحويلها إلى الأفراد أو الأنشطة التي سوف تستخدمها، وتظهر في شكل تقارير ومعلومات لأغراض الاستخدامات داخل المنظمة وخارجها.
- التغذية العكسية: وتعني عملية ارجاع نتيجة تقييم المعلومات التي تم الحصول عليها من المخرجات إلى الاعضاء المعنيين في التنظيم لتقييم وتصحيح مرحلة المدخلات حتى تؤدي بدورها إلى تحسين نوعية المخرجات (نوري، 2012).

3.1. مستخدمي المعلومات المحاسبية

يمكن تقسيم المستخدمين لهذه المعلومات إلى مجموعتين:

الأولى مجموعة المستخدمين الداخليين والثانية مجموعة المستخدمين الخارجيين.

أ. المستخدمون الداخليون

تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المؤسسة واستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية. فالمديرين يحتاجون إلى المعلومات للتخطيط والتنظيم وإدارة المؤسسة وتقييم أداء المسؤولين، وينطبق ذلك على فئة المديرين بكافة مستوياتهم: المدير العام، أعضاء مجلس الإدارة، مدير التسويق، مشرفو الإنتاج، المدير المالي، موظفو المؤسسة. على هؤلاء المستخدمين الداخليين الإجابة عن العديد من الأسئلة الهامة مثل:

- هل تكفي النقدية لسداد الفواتير؟
- ما هي تكلفة إنتاج الوحدة من منتجات المؤسسة؟
- هل بإمكان المؤسسة أن تتحمل زيادة رواتب العاملين؟
- أي خط إنتاجي هو الأكثر ربحية؟
- ما هو حجم المصروفات مقارنة بالمبيعات؟

للإجابة عن تلك الأسئلة وعن أسئلة أخرى عديدة تحتاج الإدارة إلى معلومات تفصيلية تقدم في الوقت المناسب. تقوم المحاسبة بتزويد الإدارة بتقارير داخلية، مثلا التنبؤ بالاحتياجات النقدية خلال الأشهر القادمة، الدخل المتوقع من حملة دعائية معينة، ما هي قيمة الديون المستحقة على المؤسسة؟ ما هي قيمة الديون المستحقة للمؤسسة؟

إضافة إلى تلك المعلومات التفصيلية تحتاج الإدارة أيضا إلى معلومات إجمالية تلخيصية تقدم في شكل قوائم مالية، مثلا قائمة بالأرباح التي حققتها المؤسسة في الشهر الماضي...

تلبية لاحتياجات المستخدمين الداخليين، الإدارة، فقد طور علم المحاسبة فروعاً محاسبية تقدم لها المعلومات اللازمة، مثل المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف.

ب. المستخدمون الخارجيون

وهي الأطراف الخارجية عن الشركة وتتمثل فيما يلي:

- **المالكين الحاليين والمستثمرين والسامسة:** يرغب هؤلاء في معرفة المعلومات والنشاط الذي تزاوله الشركة لاتخاذ القرارات سواء الإبقاء على استثماراتهم أو سحبها أو بشراء حصص جديدة، وهذا من خلال معرفة نتيجة أعمال الشركة ومقارنتها بالشركات الأخرى (العابد، 2016).
- **المقرضون) البنوك والمؤسسات المالية المختلفة وحاملو سندات الدين) :** وهم يستخدمون معلومات المحاسبية لتقييم مخاطر منح الائتمان والقروض والتنبؤ بمقدرة المؤسسة على سداد ديونها والتزاماتها.
- **العاملون الحاليون أو المرتقبون:** فهم يستخدمون المعلومات المحاسبية لمعرفة المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على استمرارية تلك المؤسسة، فالوضع المالي الجيد وتحقيق الأرباح يساعد بشكل عام على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين ودفع رواتبهم وتحسين مستوى معيشتهم (عتير، 2012).
- **الموردون :** يستفيدون من المحاسبة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوريد الشركة.
- **الجهات الحكومية:** تحتاج إلى المعلومات المحاسبية المتعلقة بنشاط الشركة وذلك لأغراض عديدة مثل: تخطيط الاقتصادي وفرض الضرائب.
- **الرأي العام:** وهم الخبراء والباحثون والمستشارون فالمعلومة المحاسبية مهمة لأغراضهم.

- العملاء: تفيدهم في إمكانية استمراريتهم في التعامل معها وتزويدهم بما يحتاجون من سلع(مداح، 2018).

2. جودة المعلومات المحاسبية

تعتبر المعلومات المحاسبية الأساس الذي تقوم عليه الرقابة الجبائية لذلك تحرص على أن تكون معلومات محاسبية ذات جودة وذلك بتوفر صفات معينة فيها، وبذلك سنتطرق إلى معنى جودة المعلومات المحاسبية.

1.2. مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

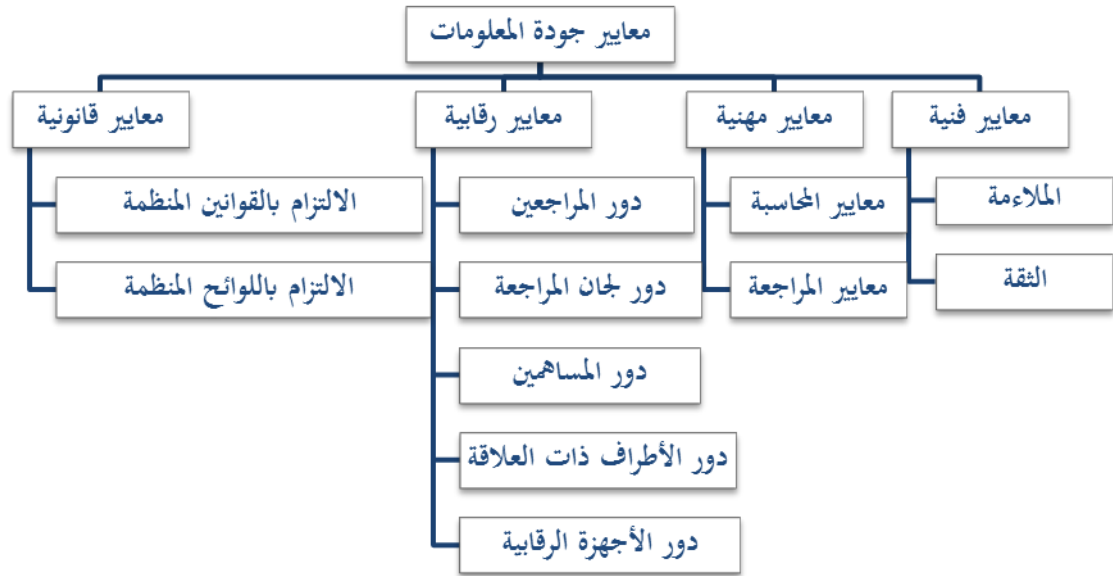
- يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص النوعية التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية المفيدة، أي أن توافر هذه المعلومات على تلك الخصائص يجعلها ذات فائدة كبيرة للأطراف المختلفة المستفيدة منها.
- ويقصد بجودة المعلومات المحاسبية مدى الامتثال للقواعد والاجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والاهمية النسبية للأحداث المسجلة (زلاسي، 2012).
- تعرف جودة المعلومات المحاسبية بأنها ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحففه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها (حامدي، 2011).

2.2. معايير جودة المعلومات المحاسبية

توجد عدة معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية يمكن تحديدها بصفة عامة على

الشكل التالي

الشكل رقم (05): معايير جودة المعلومات المحاسبية



المصدر: محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حكومة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، 2007، ص 23.

3.2. العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

هناك عدة عوامل عديدة تؤثر بطريقة أو أخرى في جودة المعلومات المحاسبية، هذه العوامل تقسم إلى ثلاثة أنواع، عوامل تتعلق ببيئة العمل أو النشاط المحاسبية، وعوامل تتعلق بالمعلومات المحاسبية في حد ذاتها، إضافة إلى تقارير المراجعة الخارجية.

1.3.2. العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية

أ. العوامل الاقتصادية: تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد في الدولة، ففي ظل نظام الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، حيث يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات متخذي القرارات الاقتصادية، بينما في ظل نظام الاقتصاد

الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض إحكام المراقبة المركزية(المجهلي، 2009).

ب. **العوامل الاجتماعية:** تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت...إلخ، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة، ربع سنوية مثلا، والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط (عتير، 2012).

ج. **العوامل القانونية:** تتمثل العوامل القانونية أساسا في مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية، التي تؤثر بشكل مباشرة وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة لمستخدمي المعلومات، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات(المجهلي، 2009).

د. **العوامل الثقافية:** الجدير بالذكر أنه كلما تغير المستوى الثقافي لأي بلد كلما تغير أيضا الهيكل والنظم العمليات المحاسبية ومن أهم هذه العوامل الثقافية المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية إذا يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل خاص (المجهلي، 2009).

2.3.2 العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية

في وقتنا الحاضر يعتبر الحاسوب (المعلوماتية)، من أهم الوسائل المستعملة والمساعدة على إنتاج معلومات محاسبية تتميز بالجودة وخاصة من حيث دقتها وسرعة إنتاجها وبأقل تكلفة وفي وقت قصير لهذا يعتبر استخدام هذا النوع من الأجهزة من العوامل المساعدة على التحسين في جودة المعلومات المحاسبية وعلى العموم، ولاختبار نوعية المعلومات المحاسبية فإنه من الممكن التركيز على بعض الجوانب التالية (طاسيني، 2005):

أ. **التصوير والتمثيل:** وهو ما يقصد به تلاؤم الواقع مع شكل المعلومة ومستخدميها وأن يكون تمثيل الواقع مفهوما لمستعمليه.

ب. **التأكد:** يفترض أن تعكس الأرقام المعطاة كمعلومة صورة موضوعية للواقع.

ج. **أجل الحصول على المعلومة:** باستعمال قاعدة بيانات متاحة لقرائها فإنه تكون الإجابة عن تساؤل ما بسرعة بعد صياغته، بتعبير آخر المعلومة المخزنة يمكن الوصول إليها عند الحاجة والطلب عليها.

د. **التحديد:** المعلومات المحددة بدقة هي تلك المعلومات التي تعطي تفاصيل أكثر بحيث يكون القياس الرقمي مثلا: يحمل الكثير من الأجزاء العشرية وبالتالي عدد التصنيفات للفئات يكون كبيرا وقد يؤدي هذا التفصيل إلى الفهم أو رفع احتمال الخطأ، فهذا يحتم أن يؤخذ العنصر بكل الجوانب.

ه. **كمال المعلومة وتاممها:** الحصول على صورة شاملة لكافة المعلومات الضرورية.

و. **الملائمة:** تهدف المعلومات لاتخاذ القرار أو القيام بنشاط ما وتعتبر "الملائمة للمعلومة المفصح عنها عنصرا أساسيا ومعيار في المحاسبة تعد وفقه المعلومات على أساس منفعتها، وربطها بالنشاطات التي تتعلق بها أو النتائج المنتظر الحصول عليها.

3.3.2. تقارير المراجعة الخارجية

يعتبر رأي مراجع الحسابات حول المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل المراجعة مقياسا لدى الصحة والمصدقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات ومن طرف مختلف الجهات، حيث تتيح لهم مراجعة الحسابات فرصة استخدام المعلومات المحاسبية بثقة أكثر، بحيث توفر عملية المراجعة تأكيدات منطقية تفيد أن العمليات المالية للمؤسسة توفر وتعطي صورة صحيحة وعادلة (مصدقية) حول ميزانية المؤسسة ونتائج أعمالها، وبالتالي فإن رأي مراجع الحسابات الخارجي المستقل والذي يترجمه تقريره، يمثل مقياس لمصدقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة على أن يكون كل ذلك معدا وفقا للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف والمقبولة قبولاً عاماً والتي تعزز عملية مراجعة الحسابات وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بأنها لا تتضمن أخطاء مادية أو تحريف مع افتراض استقلال المراجع واطلاعه على المعلومات الكافية عن أعمال المؤسسة، إضافة إلى تمتع المراجع بخبرة عالية في تنفيذ متطلبات إعداد التقارير والبيانات المالية (سردوك، 2004).

III. مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة

1. الدراسات السابقة

■ محمد حسن ملوكة، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية ولاية

الوادي

البحث عبارة عن مذكرة تخرج التدخل ضمن المتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم

التسيير جامعة الوادي السنة الجامعية 2013/2014.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وضيفة المرافعة الجبائية ودورها الفعال في إيجاد

الحلول للمسائل الضريبية التي تواجه المكلفين وعملها على تصحيح وتصويب الأخطاء

والإغفالات التي تصدر من المكلف عن قصد وبدون قصد ومعرفة الآليات اللازمة لزيادة

فعالية هذا الدور خاصة لمدى مساهمتها في تحسين الصريح الجبائي. وقد توصل الطالب من خلال دراسة إلى حصيلة من النتائج نذكر منها ما يلي:

- تعد التصريحات الجبائية من أهم الأدوات التي تستغلها الإدارة الجبائية من أجل تحصيل الموارد المالية وتحويل الخزينة العمومية
- تعتبر المراقبة الجبائية وسيلة فعالة تمكن المؤسسة من تشخيص وضعيتها الجبائية من خلال معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف
- يجب أن يطابق التصريح الجبائي للمواصفات والمعايير التي تدرجها الإدارة الضريبية ضمن شروط إعداد التصريح
- إن التوصيات التي يقدمها المراجع الجبائي بطابعها العلاجي والوقائي تمكن المؤسسة من تجنب أخطاء مستقبلية.

■ **فندور صبرينة، دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية بويرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية بالمدرسة العليا للتجارة، سنة الجامعية 2016/2015.**

هدفنا من هذه الدراسة إلى معالجة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي وفي لفت الانتباه حول دور التي تقوم به الرقابة الجبائية في حد من تفشي هاده الظاهرة كذاك دراسة الوسائل والإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجبائية لمحاربة ظاهرة التهرب الضريبي.

وقد توصلت الطالبة من خلال دراستها إلى جملة من النتائج نذكر منها ما يلي:

- يعتبر الغش والتهرب الضريبي هو التخلص من دفع الضريبة بصفة جزئية أو كلية سواء يسلك المكلف في ذلك طرق المشروعة (تهرب الضريبي) أو يسلك طرق أو تقنيات يعاقب عليها القانون

- يعتمد الكثير من المكلفين تهريب من دفع المستحقات الجبائية بطرق وأساليب عدة أهمها تلاعب في إعداد وتقديم معلومات المحاسبة التي تعتبر من وظيفتهم المالية، حيث يتجه أغلب المكلفين من تقديم صورة عن مركزهم المالي أقل مما هي في الواقع للتقليل من مبلغ الضرائب ورسوم الواجب عليهم تسديدها.

■ **حداد زكرياء، الرقابة الجبائية ومساهمتها في تحصيل الجبائات، ولاية سكيكدة، مذكرة استكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم التجارية جامعة العربي**

بن مهدي أم بواقي 2017/2016

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط ضوء على الرقابة الجبائية في الجزائر وإبراز معوقات الرقابة الجبائية والتي تعمل على إضعاف التحصيل الجبائي ووقوف على مدى فعالية الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الجبائي. وقد توصل الطالب من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي أهمها:

- يلجأ مكلفين الضريبة للتهرب من دفع مستحقاتهم في تصريحات مغالطة لا تعطي صورة حقيقية لوضعيتهم المالية وهذا ما انعكس سلبا على تحصيل الجبائي مما يقود مصالح الضرائب إلى قيم بالرقابة في جميع أشكالها.

■ **سداني فاطمة، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، دراسة الحالة لمديرية الضرائب لولاية أضرار، مذكرة استكمال متطلبات نيل شهادة الماستر**

في علوم التسيير، سنة جامعية 2014/2013

حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على واقع الرقابة الجبائية في الجزائر من خلال أخذ مديرية الضرائب بأدرار كنموذج للدراسة. توصل الطالب من خلال الدراسة التي قام بها الى نتائج أهمها ما يلي:

- رقابة الجبائية تسعى إلى تحقيق مدى صحة وشرعية تصريحات الجبائية وما تتضمنه من محاسبة والجبائية

- الرقابة الجبائية تعد إلزامية على مختلف التصريحات مكتتبة من طرف مكلفين مسجلين ضمن نظام حقيقي

- تصريحات الجبائية تتضمن مجموعة من الأنواع والتي يلتزم مكلفون بالضريبة والتصريح فيها كل حسب تخصصه محترمين بذلك مضمونها ومواعيد تسليمها للهيئة الجبائية المختصة

■ لباس قلاب ذبيح، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير بعنوان مساهمة تحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم بواقي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2011/2010

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي وواقعها في ظل النظام الضريبي الجزائري وإبراز أهمية التدقيق المحاسبي بشكل عام والتحقق المحاسبي للأغراض الجبائية بشكل خاص من خلال التأكد من مدى صحة وصدق التصريحات الجبائية والمحاسبة المكتتبة من طرف المتعاملين الاقتصاديين .

وبهذا توصل الطالب إلى جملة من نتائج التي أهمها:

- الحرص على تطبيق حق الاطلاع والمعائنة لتساعد أعوان المحققين على الكشف الأخطاء والتجاوزات التي ارتكبتها المكلفون بالضريبة عن قصد أو دون قصد، وذلك عن طريق القيام بالأبحاث خارجية والتدخلات الميدانية مع طلب معلومات من كل الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع مكلف بالضريبة.

■ **مجدول محمد نجيب، مذكرة نيل شهادة الماستر في المحاسبة والمالية بعنوان الرقابة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي، دراسة حالة بمفتشي الضرائب لولاية بويرة**

تخصص المالية مؤسسة جامعية أكلي محند أولحاج 2016/2015

هدفت هذه الدراسة إلى وقوف على مدى فعالية الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي وتسليط الضوء على الرقابة الجبائية في الجزائر. وقد توصل الطالب إلى النتائج والتي من أهمها ما يلي:

- عدم الالتزام بالواجبات الجبائية رجع ذلك إلى انعدام الوعي الضريبي قاده الى عدة أسباب متعددة كالنظرة السلبية اتجاه الضريبة أو نقل عبء الضريبة أو ضعف التشريعات الضريبة

- عدم وجود ثقافة ضريبية أي في ظل غياب الثقافة الجبائية المصالح الإدارة الجبائية تجد صعوبة كبيرة في التعامل مع مختلف المكلفين وهذا سوف يؤثر سلبا على تقبل المجتمع لفكرة الضرائب

■ **خالدي فيصل، مذكرة مقدمة كجزء من المتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، بعنوان دور التحقيق الجبائي في تحسين جودة المعلومات المحاسبة، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية بسكرة، جامعة محمد خيضر**

2019/2018

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحقيق الجبائي والدور الذي يقوم به المحقق في نهوض لجودة المعلومة المحاسبة كذلك إظهار مدى التزام المؤسسات بتوفير الخصائص التوعوية للمعلومات المحاسبة في تقريرها المالية ومن نتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

- تعتمد المصالح الجبائية في تحديد وحساب مختلف الضرائب ورسوم الواجب تسديدها من طرف المكلفين على عناصر المعطيات تتم استخراجها من معلومات المحاسبة التي يتضمنها تصريحاتهم
- تتم عملية الرقابة الجبائية من طرف المصالح الجبائية المخولة قانونا بذلك تتبع المصالح الجبائية طرق والإجراءات أهمها الرقابة العامة والتي تتم على مستوى مفتشي الضرائب كما تتعداها أي الرقابة المعمقة والمتمثلة في التحقيق المحاسبي والتحقيق المصوب في المحاسبة والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة وهي تتم على مستوى مديريات الضرائب
- بن تومي عادل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة بعنوان الرقابة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الضريبي، دراسة ميدانية لمفتشي الضرائب الحمادية برج بوعريريج، تخصص تدقيق والمراقبة التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة السنة الجامعية 2016/2017
- هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء حلول عملية لتفعيل الرقابة الجبائية مما يضمن تحسين عملية التحصيل الضريبي . وقد توصل الطالب إلى عدة نتائج أهمها ما يلي:
- انعدام الوعي الضريبي يعود إلى أسباب متعددة كالنظرة السلبية اتجاه الضريبة أو نقل عبئ الضريبة أو ضعف التشريعات الضريبية وحتما يؤدي انعدام الوعي إلى التأثير السلبي على تحصيل الضريبي
- عدم وجود صدق في الإبلاغ لدى الخاضعين في تصريحاتهم الجبائية وهذا تخلق المشاكل مستقبلية تعرقل عمل الإدارة الجبائية
- بسطي محمد، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكاديمي) في العلوم التسيير تخصص الإدارة المالية بعنوان فعالية نظام المعلومات الجبائي في الحد من

التهرب الجبائي، دراسة حالة المديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال فترة

2017/2016

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية إدخال تكنولوجيات حديثة على رأسها نظام المعلومات الجبائي في محاربة هذه الظاهرة التي يقف حاجزا دون تحقيق أهداف السياسة الضريبية للدولة، خاصة مع شح الموارد المالية في الآونة الأخيرة، كذلك إبراز أهم التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الدولة من أجل تحسين وتفعيل أنظمة المعلومات على مستوى الإدارة الجبائية.

ومن نتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

- التهرب الجبائي بعد ظاهرة عالمية خطيرة تمس جميع دول ويضر الاقتصاد الوطني لما يفقده من المبالغ المالية يمكن أن تساهمه في التحقيق الإقلاع الاقتصادي خاصة في الدول النامية
- الدراسة أظهرت ضعف وقلة فعالية نظام المعلومات الجبائي في مواجهة ظاهرة التهرب الجبائي

■ مالكي حنان، مذكرة لنيل شهادة الماستر في مالية المؤسسة بعنوان دور تدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، دراسة ميدانية في مركز الضرائب بالبويرة،

السنة جامعية 2019/2018

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار علاقة موجودة بين الرقابة الجبائية والتدقيق المحاسبي وإبراز دور المدقق الحسابات في تحقيق الرقابة الجبائية وذلك من خلال كشف الأخطاء وتلاعات. ومن النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

- تعمل الإدارة الجبائية جاهدة على تطبيق القوانين والإجراءات التي من شأنها ضمان السير الحسن لعملية الرقابة الجبائية

- تعتمد الإدارة الجبائية بشكل كبير على تدقيق المحاسبي لماله من قدرة على اكتشاف والتصويب تلاعبات الأخطاء والتي يقع فيها المكلفين بالضريبة سواء عمدا أو عن طريق.

2.التعليق عن الدراسات السابقة:

نلاحظ من خلال الدراسات السابقة ان القاسم المشترك بينهما هو الرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية، وعلى ضوء هذه النتائج يمكن القول ان جميع هذه الدراسات في تكامل وانسجام، اذ ركز بعضها على المعلومة المحاسبية والبعض الاخر على الرقابة الجبائية، ومنه يمكن استخلاص ما يميز هذه الدراسة في النقاط التالية:

- محاولة توضيح وتحديد الاشكاليات المحاسبية التي تواجه المحاسبين في التطبيق الامثل والكامل لبنود النظام المحاسبي المالي نظير التزامهم بنصوص قواعد القانون الجبائي.
- التعرف على معايير جودة الرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية.
- ابراز دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- محاولة اسقاط دراستنا على بعض المؤسسات للتعرف على مدى تطبيق الرقابة الجبائية من اجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- محاولة تكوين نتيجة حول اهمية الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

خلاصة الفصل

نستخلص من خلال دراستنا للفصل الاول ان الرقابة الجبائية من اهم الاجراءات التي خولت للإدارة الجبائية للتأكد من صحة المعلومات المقدمة، وكذا تطبيق القوانين الجبائية، اذ تعتبر الرقابة اداة قانونية في يد الادارة تسعى من خلالها الى تنظيم وتوجيه المكلفين بالضريبة، والعمل على اكتشاف الاخطاء والمخالفات بهدف تصحيحها وتقويمها.

ولتحقيق الاهداف المرجوة فقد عمل المشرع الجزائري على سن جملة من القوانين التي تعد معلما موحدًا في نفس الوقت بالنسبة لكل نت المكلف بالضريبة والادارة الجبائية. كما منح جملة من الصلاحيات للأعوان المراقبين لأداء عملهم، وفي نفس الوقت فرض على المكلف بالضريبة عدة التزامات. كما منحه في المقابل حقوق يتمتع بها.

**الفصل الثاني: دراسة حالة
بمديرية الضرائب لولاية عين
تموشنت**

تمهيد

الرقابة الجبائية من اهم العمليات التي تسعى الإدارة الجبائية من خلالها للحفاظ على حقوق الخزينة العمومية و لتنظيم هذه العملية وإضفاء عليها الطابع القانوني اوجب المشرع الجزائري مجموعة من المديریات و التي تقوم بعملية الرقابة الجبائية من خلال محققين و أعوان للإدارة الجبائية

وننتيجة لطبيعة البحث كان لابد من ربط الجانب النظري بالجانب الميداني و ذلك من خلال اسقاط الواقع النظري على مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت و التي تعد من المديریات الولائية التي تطبق الرقابة الجبائية .

و على هذا الأساس سيخصص هذا الفصل لتوضيح الإطار التعريفي لمديرية الضرائب بولاية عين تموشنت كمرحلة أولية ،ثم يليها دراسة مختلف إجراءات الرقابة الجبائية التي تطبقها المديرية للتحسين من جودة المعلومات المحاسبية ،اختبار هذه الجودة باستخدام مجموعة من الاحصائيات الملائمة لهذا الغرض .

I. لمحة عن مركز الضرائب عين تموشنت

من بين الهياكل الجديدة التي تتوفر عليها ادارة الضرائب لولاية عين تموشنت نجد مركز الضرائب والذي يدخل في اطار الاصلاحات الهيكلية التي قامت بها وزارة المالية لتتماشى مع التطورات الاقتصادية و كذلك تقريب الادارة من المكلف و تبسيط الاجراءات الجبائية من خلال جمع كل الانشطة و مهام الادارة في هيكل واحد

1. تقديم مفتشية الضرائب وهيكلها التنظيمي ومهامها

1.1. تعريف مركز الضرائب لولاية عين تموشنت

مركز الضرائب لولاية عين تموشنت 02 ماي 2013 وهو مركز تسيير موحد يجمع تحت اشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي تتكفل بها حاليا المفتشيات والقباضات ومديريات الضرائب الولائية، يدخل في إطار عصرنة النظام المالي الجزائري بصورة عامة، وهذا الصدد يشكل مركز الضرائب الدور الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه وهم:

- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي والتي رقم اعمالها السنوي يفوق ثلاثين مليون دينار جزائري (30.000.000-دج)
- المؤسسات غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات والتي رقم اعمالها السنوي يفوق ثلاثين مليون دينار جزائري(30.000.000-دج)
- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجرافي والتي تختار الخضوع للضريبي حسب النظام الحقيقي.

يقدر عدد المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب هو كالاتي:

- الاشخاص الطبيعيين: 7855

- الاشخاص المعنويين: 485

- المجموع: 8340

2.1. الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

يضم مركز الضرائب حوالي خمسة وستين (65) موظف وعامل من عامل مهني الى مفتش قسم موز عين على ثلاثة (03) مصالح رئيسية وقباضة ومصالحتين:

■ **المصلحة الرئيسية للتسيير** : تتكون المصلحة الرئيسية للتسيير من عدة مصالح وتعمل على تسييرها وهي

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي

- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والاشغال العمومية

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري

- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات

- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

ومن مهام المصلحة الرئيسية للتسيير نذكر:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال

الوعاء، والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الاولية

للاحتياجات؛

- المصادقة على الجداول وسندات الارادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة

عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب؛

- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على اساس المستندات او لمراجعة المحاسبة؛
- اعداد تقارير دورية وتجميع الاحصائيات واعداد مخططات العمل وتنظيم الاشغال مع المصالح الاخرى مع الحرص على انسجامها.
- **المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث:** تتكون المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث من عدة مصالح وتعمل على تسييرها
- أ. **مصلحة البطاقات والمقارنات:** وتتكفل ب:
 - تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها
 - مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من اجل استغلالها؛
 - التكلفة بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.
- ب. **مصلحة البحث عن المادة الضريبية:** والتي تعمل في شكل فرق، وتتكفل ب:
 - اعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع،
 - اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على اساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.
- ج. **مصلحة التدخلات:** التي تعمل في شكل فرق هي كذلك وتتكفل ب:
 - برمجة وانجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا انجاز في عين المكان لكل المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها.
 - اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم او للمراقبة على اساس المستندات انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة؛

د. مصلحة المراقبة: التي تعمل بشكل فرق، وتكلف ب:

- انجاز برنامج المراقبة على اساس المستندات وفي عين المكان،
 - اعداد وضعيات احصائيات دورية تتعلق بوضعية انجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.
 - ونستطيع ايجاز مختلف مهام المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث فيما يلي:
 - انجاز اجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزعها من اجل استغلالها
 - اقتراح عمليات المراقبة وانجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على اساس المستندات لتصريحات المكلفين التابعين لمراكز الضرائب، مع اعداد جداول احصائية وحواصل تقييمية دورية.
 - اعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع ؛
 - اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على اساس المستندات او لمراجعة المحاسبة؛
 - برمجة وانجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور؛
 - انجاز في عين المكان لكل المعائنات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها؛
 - اعداد وضعيات احصائيات دورية تتعلق بوضعية انجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها؛
 - انجاز برامج المراقبة على اساس المستندات وفي عين المكان.
- المصلحة الرئيسية للمنازعات القضائية: من بين المهام الرئيسية للمنازعات نجد

- دراسة كل طعن او اعفائي يوجه لمراكز الضرائب عن فرض ضرائب او زيادات او غرامات او عقوبات قررهما المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة،

- متابعة القضايا النزاعية المقدمة الى الهيئات القضائية،

تتكون المصلحة الرئيسية للمنازعات من ثلاث (03) مصالح وهي:

أ. مصلحة الاحتجاجات: وتتكفل ب:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف الى الغاء او تخفيض فرض الضرائب او الزيادات والعقوبات المحتج عليها او استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة إثر التصريحات المكتتبه او المدفوعات التلقائية او مقتطعة المصدر.

- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات على القيمة المضافة

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف الى احتجاج على اعمال المتابعة في اجراءات متعلقة بها او مطالبة بأشياء محجوزة.

- معالجة منازعات التحصيل.

ب. مصلحة الطعن والمنازعات القضائية: وتتكفل ب:

- دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة واختصاص لجان الطعن الاعفائي.

- المتابعة بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية، الطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية،

ج. مصلحة التبليغ والامر بالدفع: وتتكفل ب:

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون للمكلفين بالضريبة والمصالح المعنية؛

- الامر بصرف الالغاءات والتخفيضات المقررة مع اعداد الشهادات المتعلقة بها؛
- اعداد المنتجات الاحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.

د. القباضة: تتكفل ب:

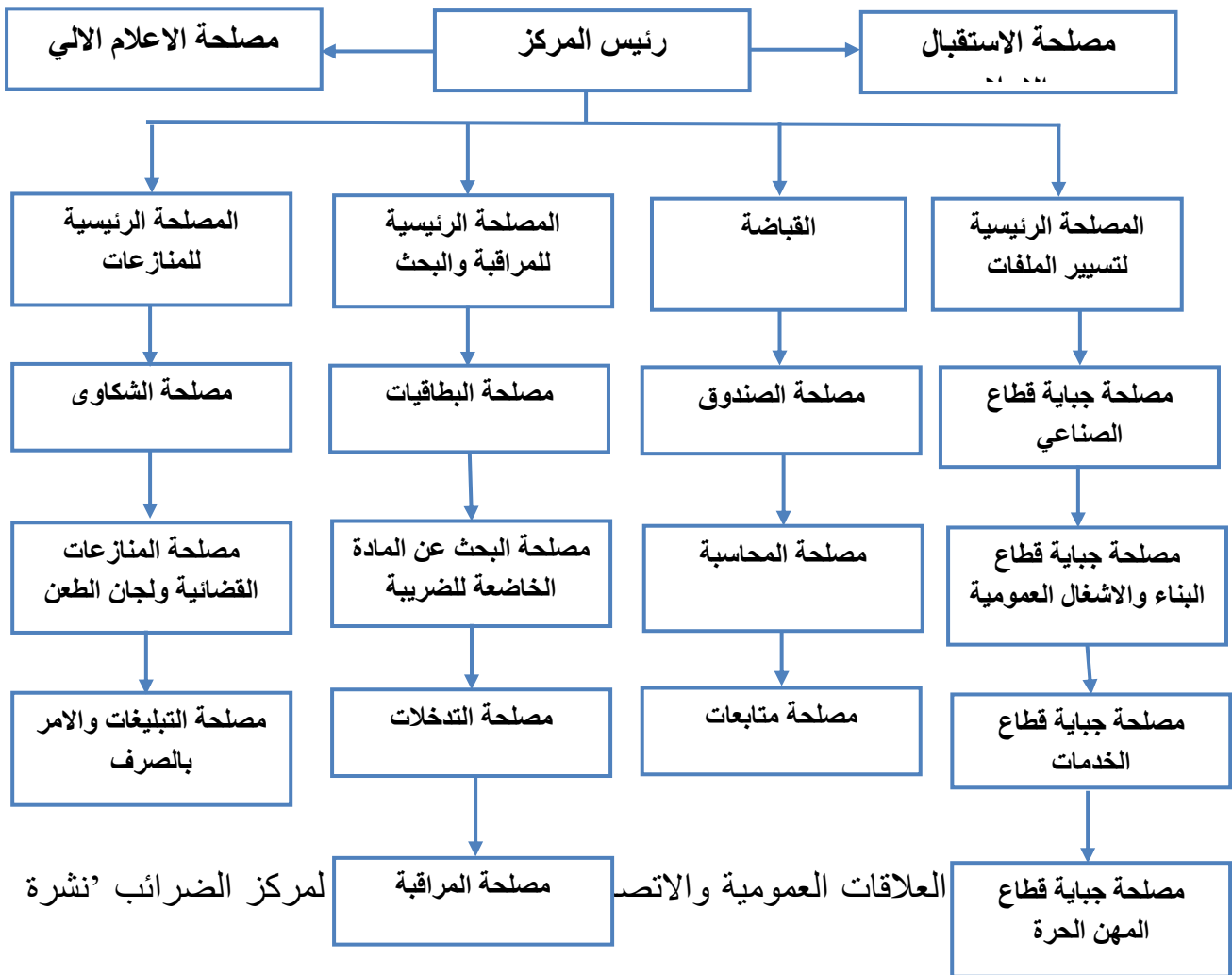
- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم او الجداول العامة او الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة
- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة و تقديم حسابات التسيير المعدة الى مجلس المحاسبة .

كما تعمل على تسيير (03) مصالح وهي:

- مصلحة الصندوق: والتي تعمل على تحصيل الضريبة
- مصلحة المحاسبة: تعمل على مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة،
- مصلحة المتابعات: تعمل على متابعة وضعية المكلفين في مجال التحصيل،
- ه. مصلحة الاستقبال و الاعلام : تحت سلطة رئيس المركز مباشرة و تتكفل ب :
- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة و اعلامهم،
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب .
- و. مصلحة الاعلام الالي و الوسائل : و تتكفل ب :

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها؛
- احصاء حاجيات المصالح من عتاد و لوازم اخرى و كذا التكفل بصيانة التجهيزات ؛
- الاشراف على المهام المتصلة بالنظافة و امن المقرات.

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي للمركز الضرائب



3.1. مهام مركز الضرائب

ينشط مركز الضرائب في المجالات التالية:

أ. في مجال الوعاء

- يمسك ويسير الملفات الجبائية للشركات وغير هي من الاشخاص المعنيين بعنوان المداخل الخاضعة للضريبة على ارباح الشركات
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي للإخضاع الضريبي بعنوان الارباح المهنية

ب. في مجال التحصيل

- التكفل بالجداول وسندات الايرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والاتاوى
- التكفل بالعمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الاموال النقدية
- ضبط الكتابات وتسجيل مركزة تسليم القيم

ج. في مجال الرقابة والبحث

- استغلال المعلومات الجبائية ومراقبة التصريحات
- اعداد وتحقيق برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها

د. في مجال المنازعات

- دراسة ومعالجة الشكاوى
- متابعة المنازعات الادارية والقضائية
- استرداد قروض الرسوم على القيمة المضافة

ه. في مجال الاستقبال والاعلام

- ضمان مهمة استقبال واعلام المكلفين بالضريبة؛

- التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية؛
- تنظيم وتسيير المواعيد؛
- نشر المعلومات والمطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

2. الضرائب والرسوم المسيرة من طرف المركز

1.2. أهم الضرائب والرسوم المسيرة من طرف مراكز الضرائب

تتمثل مهام مراكز الضرائب في تسيير الوعاء الضريبي وتحصيل ومراقبة الضرائب والرسوم التالية:

- الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأرباح المهنية،
- الضريبة على أرباح الشركات،
- الرسم على القيمة المضافة،
- الرسم الداخلي على الاستهلاك،
- رسم المرور على الكحول،
- الرسم على النشاط المهني،
- الاقتطاعات من المصدر المستحقة على الأجور والمرتبات والمكافآت،
- الاقتطاعات من المصدر المستحقة على توزيع أرباح الأسهم على الشركات،
- حقوق الطابع،

2.2. المؤسسات التابعة لمركز الضرائب

تخضع كل مؤسسة لنوع معين من الضرائب والرسوم حسب شكلها القانوني ويمكن أن نميز:

أ. مؤسسات فردية خاضعة للنظام الضريبي الحقيقي: تخضع هذه المؤسسة لـ

- الضريبة على الدخل الإجمالي عند تحقيق دخل يتعلق بفئة الأرباح المهنية،
- الرسم على النشاط المهني،
- الرسم على القيمة المضافة،

ب. مؤسسات رقم أعمالها السنوي يفوق ثلاثين مليون دينار جزائري (30.000.000)

دج): تخضع هذه المؤسسات لـ

- بالنسبة لشركات الأموال (الشركات ذات المسؤولية المحدودة، الشركات ذات الأسهم، شركات التوصية ذات أسهم...):

- الضريبة على أرباح الشركات على الأرباح المحققة،
- الرسم على النشاط المهني،
- الرسم على القيمة المضافة،

- الضريبة على الدخل الإجمالي فئة مرتبات وأجور على مداخل مسيري الشركات ذات المسؤولية المحدودة،

ج. بالنسبة لشركات الأشخاص (شركات التضامن، شركات المساهمة، شركات التوصية البسيطة):

- الضريبة على الدخل الإجمالي فئة مرتبات وأجور،
- الرسم على النشاط المهني،
- الرسم على القيمة المضافة،

د. اعضاء المهن الحرة

بعد الاطلاع على مختلف المصالح والهيكل الموجودة على مستوى مركز الضرائب كان توجهنا الى المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث من اجل الاطلاع عن قرب على عمل المصلحة ومختلف طرق واشكال الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات الجبائية وهو موضوع بحثنا.

2.3 التزامات المؤسسات اتجاه الضرائب

جل المؤسسات التابعة لمركز الضرائب مجبرة على تقديم التصريحات الخاصة بها وتسديد الضرائب التي على عاتقها.

2.3.1 الالتزامات التصريحية

أ. التصريح بالوجود: يجب على المؤسسة اكتابة التصريح بالوجود لدى مركز الضرائب التابعين له، من خلال وثيقة (ج 08)، خلال 30 يوما اعتبارا من تاريخ انطلاق نشاطها المهني.

ب. التصريح الشهري: يجب على المؤسسة اكتابة وايداع تصريح في وثيقة (ج 50) يقوم مقام حافظة اشعار بالتسديد (الضريبة على الدخل الاجمالي فئة مرتبات واجور، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني) لدى قابض مركز الضرائب خلال عشرين 20 يوما الاولى من الشهر الموالي للشهر المدني الذي تم خلاله تحقيق رقم اعمالكم.

2.3.2 التصريحات السنوية

أ. التصريحات الخاصة المهنية: بالنسبة للمكلفين بالضريبة على الدخل الاجمالي الخاضعين للنظام الحقيقي يتعين عليهم اكتابة يوم 30 افريل من كل سنة تصريحا خاصا، سلسلة ج رقم 11، بمبلغ ربحهم الصافي المحقق خلال السنة او السنة المالية المنصرمة

- اذا حققت المؤسسة عجزا يتم تقديم التصريح المتضمن مبلغ العجز ضمن نفس الشروط.

- بالنسبة للأجور والمرتبات او اتعاب يتعين على المكلفين تقديم التصريح السنوي بالأجور سلسلة ج رقم 29، على الاكثر يوم 30 افريل من كل سنة.

ب. التصريح الاجمالي بالمداخل: يتعين على المؤسسة اكتابة تصريح سنوي سلسلة رقم 01، على الاكثر يوم 30 افريل من كل سنة

ج. التصريحات السنوي للضريبة على ارباح الشركات: يتعين على المؤسسة اكتابة تصريح سنوي سلسلة ج رقم 04، على الاكثر يوم 30 افريل من السنة الموالية للسنة التي تم من خلالها تحقيق الارباح.

2.3.3 التزامات التسديد

أ. نظام التسبيقات على الحساب

■ الضريبة على الدخل الإجمالي: يجب على المؤسسة دفع تسبيقين الى قابض مركز الضرائب خلال الفترة من 20 فبراير الى 20 مارس، ومن 20 مايو 20 يونيو من السنة التي تلي السنة التي حققت المؤسسة اثنائها الارباح او المداخل التي يبني عليها حساب الضريبة. يساوي مبلغ كل تسبيق 30 من الحصص الضريبية المفروضة على المكلف بالضريبة عن طريق الجداول المتعلقة بالسنة الاخيرة التي وجبت عليه الضريبة ، يجب اداء متبقي التصفية في اليوم الاول من الشهر الثالث الذي يدرج فيه الجدول للتحويل.

■ الضريبة على ارباح الشركات : يجب على المؤسسة دفع بصفة تلقائية الى قابض مركز الضرائب ثلاث تسبيقات على الحساب يعادل كل منها 30 من الضريبة المتعلقة بالربح المحقق في اخر السنة المالية المختتمة بالربح المحقق في الفترة الاخيرة لفرض

الضريبة. تسدد هذه التسيقات عن طريق التصريح، سلسلة ج رقم 50، حسب الآجال التالية:

- التسيق الاول: من 20 فبراير الى 20 مارس،
- التسيق الثاني: من 20 مايو الى 20 يونيو،
- التسيق الثالث: من 20 اكتوبر الى 20 نوفمبر من السنة
- متبقي التصفية: على الاكثر يوم تسليم التصريح السنوي اي 30 افريل،
- الاقتطاع من المصدر: تخضع الرواتب التي تصرف للإجراء للضريبة على الدخل الاجمالي عن طريق اجراء اقتطاع من المصدر حسب الجدول التصاعدي المنصوص عليه في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

جدول رقم (01) الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الاجمالي

نسبة الضريبة	القسط الخاضع للضريبة دج
0%	لا يتجاوز 120000
20%	من 120001 الى 360000
30%	من 360001 الى 1440000
35%	يفوق 1440000

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 82 الصادرة بتاريخ 2017/12/31

- الدفع التلقائي للرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني: يجب على المؤسسة تسديد مبلغ الرسمي على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني عند

تسليم التصريح، سلسلة (ج50)، لدى قابض مركز الضرائب خلال (20يوما) الاولى من الشهر الموالي للشهر المدني الذي تم خلاله تحقيق رقم اعمالكم.

2.3.4 الالتزامات المتعلقة بالمحاسبة

يجب على الشركات الخاضعة للنظام الحقيقي ان تلتزم بما يلي:

- مسك المحاسبة طبقا للقوانين والانظمة المعمول بها
- تقديم التصريح المنصوص عليه في المادة 151، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. الى جانب ذلك فان المكلفين بالضريبة ملزمون بأن يسجلوا على الاستثمارات التي تعدها وتقدمها الادارة منها:
- مستخلصات الحسابات الخاصة بعمليات المحاسبة كما تحددها القوانين والانظمة المعمول بها، ولا سيما منها ملخص عن حساب النتائج ونسخة من حصيلتهم كشف عن مصاريف العامة، حسب طبيعتها والاهتلاكات المالية والارصدة المشكلة باقتطاع من الارباح مع الاشارة بدقة الى غرض هذه الاهتلاكات المالية والارصدة، جدولا للنتائج للسماح بتحديد الربح الخاضع للضريبة
- كشف للمدفوعات الخاصة للرسم على النشاط المهني المذكور وتقدم الشركات فيما يخصها كشفا مفصلا للتسبيقات المدفوعة بصدد الضريبة على ارباح الشركات
- يتعين على المصرح بالضريبة ان يقدم كلما طلب منه ذلك مفتش الضرائب، كل الوثائق الحسابية والجرود ونسخ من الاوراق والوثائق الخاصة بالإرادات والنفقات التي من شأنها اثبات صحة النتائج المبينة في التصريح.
- يتعين على المكلفين بالضريبة المشار إليهم في المادة 136 اعلاه، ان يقدموا في آن واحد مع التصريح بالنتائج الخاص بكل سنة مالية، جدولا يتضمن الاشارة الى تخصيص كل

سيارة سياحية مفيدة في اصولها والتي تحملت بنشأتها المؤسسة مصاريف أثناء تلك السنة المالية.

- ويتعين على نفس هؤلاء المكلفين بالضريبة وجوبا ان يقيدوا في المحاسبة وبشكل واضح طبيعة الامتيازات العينية الممنوحة لمستخدميهم وقيمتها.
- يترتب على كل مخالفة للأحكام الواردة في المقطعين السابقين في الذكر، تطبيق الغرامة المنصوص عليها المادة 192 وتفرض هذه الغرامة كلما تبين ان هناك اغفالات او نقائص في المعلومات المقدمة، وكلما وجد اجراء لم تقييد طبيعة الامتيازات العينية الممنوحة لهم وقيمتها في المحاسبة.

II. منهجية الدراسة ومناقشة النتائج

بعد الاطلاع على مختلف المصالح والهيكل الموجودة على مستوى مركز الضرائب كان توجهنا الى المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بايعاز من طرف رئيس المركز من اجل الاطلاع عن قرب على عمل المصلحة انطلاقا من البحث ووصولنا الى عملية التحصيل مرورنا بجميع مراحل الرقابة الجبائية، وهو لب موضوعنا الخاص بالرقابة الجبائية والمعلومات المحاسبية بين النظري والتطبيقي.

1. منهجية الدراسة

سيتم من خلال هذا المبحث توضيح منهجية تصميم الاستبيان وتحكيمة من طرف بعض الأساتذة وخبراء في مجال المالية، كما سيتم عرض نتائجه وتحليلها تحليلا إحصائيا عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS، كما سنتطرق لمجتمع الدراسة وكذا العينة المستهدفة من خلال تحليل بياناتها الشخصية مع إبراز حدود الدراسة والمشاكل التي تلقيناها أثناء توزيع أداة الدراسة.

1.1. إعداد الاستبيان

يؤدي البناء الجيد والسليم لأداة الدراسة "الاستبيان" إلى تحقيق الأهداف التي أنشئ لأجلها، ألا وهي الإجابة عن إشكالية الدراسة وتساؤلاتها.

■ أجزاء الاستبيان

تم إعداد الاستبيان بما يتوافق مع الدراسة السابقة **باللغة العربية** حيث أخذنا بعين الاعتبار عند إعداده الأسلوب البسيط واللغة المفهومة لتجنب التأويل وعدم الفهم من طرف أفراد العينة والتسلسل المنطقي عند إعداد الفقرات، ويحتوي الاستبيان قسمين، القسم الأول يتكون من البيانات الشخصية للزبائن التي وزع عليهم الاستبيان وتتمثل في السن، المؤهل العلمي، الجنس، المستوى ... أما القسم الثاني يحتوي على محاور الدراسة تم تبويبه على الشكل التالي:

-المحور الأول (الفقرة من 1-12) يهدف إلى قياس الرقابة الجبائية و التسيير الجبائي للمكافين

-المحور الثاني (الفقرة 1-12): دراسة الرقابة الجبائية و جودة المعلومات المحاسبية

وللإجابة عن هذه الفقرات تم اعتماد مقياس ليكارت (likert) المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل فقرة من فقرات الاستبيان، حيث كانت الإجابات كالتالي غير موافق تماما، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماما، كما هم موضح من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(02): مقياس تحديد الأهمية النسبية وفق مقياس ليكارت

الدرجة	الأهمية
5	موافق تماما
4	موافق
3	محايد
2	غير موافق
1	غير موافق تماما

المصدر: إعداد الباحثة بناء على استمارة الاستبيان

2.1. عينة الدراسة

بعد استعادت استمارات الاستبيان من قبل العينة محل الدراسة تم تفريغ بياناتها في برنامج SPSS من أجل الحصول على النتائج لتحليلها وتفسيرها، فقد شملت الدراسة 30 مكلف سيتم عرض الحدود المكانية والزمانية للدراسة وعرض نتائجها من خلال هذا المطلب.

■ حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة من خلال:

الحدود المكانية: مركز الضرائب لولاية عين تموشنت

الحدود الزمانية: تمت هذه الدراسة من الفترة الممتدة من 15 فيفري 2022 الى 30 فيفري 2022

■ صعوبات الدراسة

ونشير في النهاية إلى أننا قمنا بما هو مطلوب من أجل الحصول على الإجابات في وقتها المناسب، وذلك من خلال الحاحنا رغم تحجج أفراد العينة لكثرة انشغالاتهم .

■ عينة الدراسة

تم تحديد عينة الدراسة بتوزيع 30 استبياناً على مجتمع الدراسة وفقاً لجدول توزيع العينة وفق اجدول رقم (2) الذي يظهر كذلك العدد الذي تم استرداده والبالغ 3 استبياناً.

الجدول رقم(03): توزيع عينة الدراسة

العينة	30
المستجيبين	30
نسبة الاستجابة	100%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الاستبيان

يبين الجدول السابق أن عدد المستجيبين من المدققين الخارجيين 30 بنسبة 100% من أصل 30 وهو حجم العينة الإجمالي، وبذلك تعد نسبة الاستجابة جيدة.

■ الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة، وذلك لكونه الطريقة الأكثر شيوعا في البحث إذ يتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها بحيث يستطيع وصفها وتحليلها. تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر التسويق البنكي على رضا الزبون الجزائري .

بعد جمع البيانات تم تفرغ وتحليل الاستبيان عن طريق البرنامج الاحصائي SPSS باستخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

-اختبار ألفا كرومباخ لمعرفة ثبات وصدق فقرات الاستبيان.

-حساب المتوسطات الحسابية لكل محور.

-حساب الانحراف المعياري لكل محور.

3.1. تحليل البيانات الشخصية

سيتم من خلال هذا المطلب عرض وتحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، من حيث العمر، المؤهل العلمي، الخبرة مما يساعد في تحليل بعض نتائج الدراسة.

■ السن

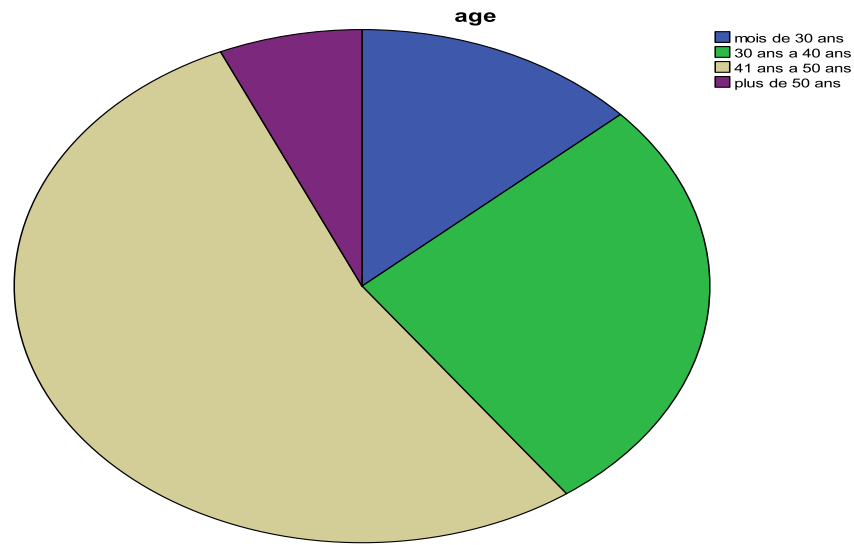
الجدول رقم (4): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

السن	العدد	النسبة المئوية
اقل من 30 سنة	4	13.3%
من 30 الى 40 سنة	8	26.7%
من 41 الى 50 سنة	16	53.3%
اكثر من 50 سنة	2	6.7%
المجموع	50	100%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الفئة. حسب العمر: من خلال الجدول 1 يظهر الجدول نتائج الدراسة المتعلقة بعمر أفراد عينة الدراسة، وقد أظهرت أن أعلى نسبة بلغت 53.3% لفئة ما بين 41-50 سنة، ثم تليها الفئتين من 30 الى 40 سنة و اقل من 30 سنة ب 26.7% و 13.3% على التوالي ثم في الأخير فئة اقل من 50 سنة ب 6.7%.

الشكل رقم 07: يمثل توزيع افراد العينة حسب متغير العمر



■ المؤهل العلمي

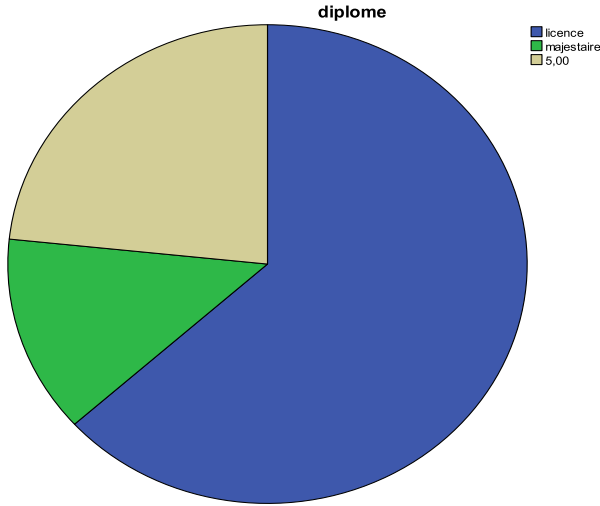
الجدول رقم(05): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المستوى	العدد	النسبة المئوية
ليسانس	19	63.3%
ماجستير	4	13.3%
دكتوراه	7	23.3%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن من تحصلوا على شهادة الليسانس بلغوا 63.3% و هي تعتبر اعلى فئة ثم تليها شهادة الدكتوراه التي حصلت على نسبة تقدر بـ 23.3% بعدد 7 اشخاص ثم الماجستير ي الذين تحصلوا على نسبة 13.3% .

الشكل رقم 08: يمثل توزيع افراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي



■ الخبرة

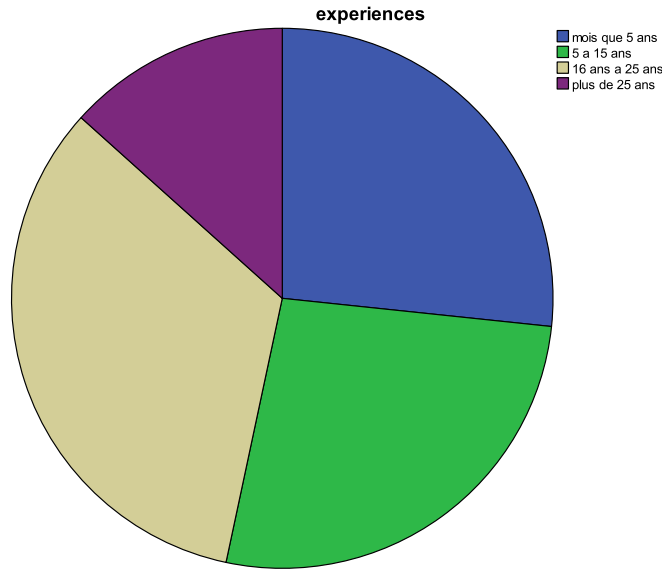
الجدول رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة من SPSS

النسبة	العدد	البيان
%26.7	8	اقل من 5 سنوات
%26.7	8	من 05 الى 15 سنوات
%33.3	10	من 16 الى 25 سنة
%13.3	4	اكثر من 25 سنة
%100	50	المجموع

المصدر : من إعداد الباحثة مخرجات SPSS

يظهر لنا الجدول المتعلق بسنوات الخبرة، الذي تم فيه توزيع سنوات الخبرة إلى 4 فئات يشمل اقل من 5 سنوات وتنتهي بأكثر من 25 سنة ، حيث أن الفئة من 16 الى 25 سنة هي أعلى نسبة ب 33.3%، ثم تليها فئة 05 إلى 15 سنوات و اقل من 5 سنوات ب 26.7% على التوالي ، ثم اضعف فئة و هي فئة اكثر من 25 سنة بنسبة مقدرة ب 13.3%

الشكل رقم (09) : توزيع عينة الدراسة سنوات الخبرة من SPSS



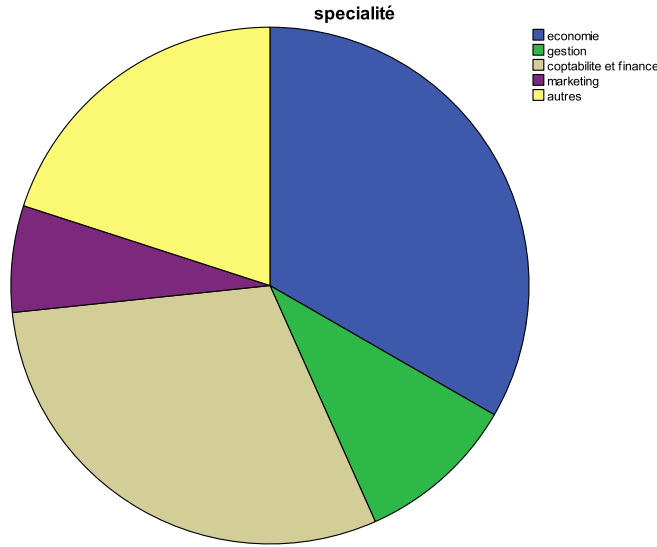
■ التخصص :

الجدول رقم(07): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

النسبة	التكرار	البيان
33.3%	10	اقتصاد
10%	3	تسيير
30%	9	محاسبة و مالية
6.7%	2	تسويق
20%	6	تخصص اخر
100	31	المجموع

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ نتائج الدراسة المتعلقة بالتخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة، حيث أظهرت النتائج أن أعلى نسبة كانت اقتصاد بـ33.3% تليها عينة محاسبة و مالية على التوالي لنسبة مقدرة بـ30% تليهم تخصصات اخرى بـ 20% ثم كانت اضعف نسبة لتخصص تسويق مقدرة بـ6.7%.

الشكل رقم(10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص



2. تحليل نتائج الدراسة

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى اختبارات صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة عن طريق معامل سيرمان وكذا ثبات فقرات الاستبيان عن طريق معامل ألفا كرومباخ بالإضافة لتحليل إجابات العينة و وفي الأخير اختبار الفرضيات للمحاور الثلاثة عن طريق اختبار (one sample t test) .

1.2. اختبار صدق الاتساق الداخلي

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب لاختبار صدق الاتساق الداخلي أي اختبار قوة الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه، حيث استخدمنا معامل الارتباط سيرمان لحساب معامل الارتباط بين فقرات المحور ومتوسط هذا المحور.

1.1.2. اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

يوضح الجدول التالي اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول باستعمال معامل الارتباط سيرمان كما يلي:

الجدول رقم(08): الارتباط بين فقرات المحور الأول ومتوسط المحور الأول

الر	البيان	معامل	مستوى
-----	--------	-------	-------

قم	الارتباط	الدلالة
01	0.093	0.624
02	**0.598	0.004
03	**0.743	0.000
04	**0.496	0.035
05	**0.423	0.001
06	**0.485	0.078
07	**0.578	0.007
08	**0.570	0.011
09	0.334	0.217
10	**0.468	0.006
11	0.341	0.126
12	**0.705	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول السابق أنه يوجد علاقة طردية بين فقرات المحور الأول ومتوسط هذا المحور، حيث تتراوح معاملات الارتباط من الفقرة الأولى إلى غاية الفقرة الثانية عشر ما بين 0.093 و0.705 والتي تعتبر دالة عند مستوى دلالة 0.05، فعلى العموم نقول أن جميع فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه وتعبّر عن موضوع المحور ككل.

2.1.2. اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

يوضح الجدول التالي اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني باستعمال معامل الارتباط سبيرمان كما يلي:

الجدول رقم(09): الارتباط بين فقرات المحور الثاني ومتوسط المحور الثاني

الفصل الثاني: عين تموشنت

دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية

البيان	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الرقم
توجد معلومات تهدف لتحسين جودة المعلومات المحاسبية	**0.596	0.001	01
الزامية جودة المعلومات المحاسبية للتنبؤ بمستقبل الوحدة الاقتصادية	**0.592	0.001	02
المعلومات المحاسبية تلاءم مع وظيفتكم	**0.566	0.000	03
احتياجاتكم من المعلومات تصل بشكل موثوق و في الوقت المناسب	**0.675	0.000	04
يتم تطوير المعلومات المحاسبية باستمرار في مؤسستكم	**0.699	0.000	05
يتم تطوير نظام المعلومات المحاسبي وفق المستجدات في احتياجات المعلومات المحاسبية	**0.709	0.000	06
مخرجات المعلومات المحاسبية كافية لعملية اتخاذ القرار في مؤسستكم	**0.797	0.000	07
قدرة المعلومات المحاسبية في تغيير موقف متخذ القرار	**0.526	0.001	08
للمستخدم القدرة على كشف تحيز جودة المعلومات المحاسبية لفئة معينة على حساب فئة اخرى	**0.594	0.001	09
تساعد المعلومات المحاسبية في تحديد البنوك التجارية التجارية والبدائل المتعددة للقيام بوظيفتي التخطيط و الرقابة معا.	**0.564	0.006	10
ان التغذية العكسية تساهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من خلال الرقابة لانها تصحح الاخطاء و تحقق توقعات المستخدم	**0.726	0.000	11
توجد اجراءات تهدف لتحسين جودة المعلومات المحاسبية	**0.749	0.000	12

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول السابق أنه يوجد علاقة طردية بين فقرات المحور الثاني ومتوسط هذا المحور، حيث تتراوح معاملات الارتباط من الفقرة (1) إلى غاية الفقرة (12) ما بين 0.526 إلى 0.797 والتي تعتبر دالة عند مستوى 0.05، صادقة لما وضعت لقياسه وتعتبر عن موضوع الدراسة.

2.2. اختبار ثبات الاستبيان

لإجراء اختبار ثبات فقرات الاستبيان استخدمنا معامل ألفا كرومباخ، حيث يكون هذا الأخير محصورا بين 0 و 1 بحيث إذا لم يكن ثبات بين فقرات الاستبيان يكون معامل ألفا كرومباخ يساوي القيمة (0)، وكلما اقتربت قيمة ألفا كرومباخ من القيمة (1) كان ثبات

الاستبيان مرتفعا يعني مصداقية الفقرات، أي أن معاملات ألفا كرومباخ يجب أن تتجاوز 0.6 حتى نستطيع الجزم بثبات الاستبيان.

1.2.2. اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور الأول

يوضح الجدول التالي اختبار ثبات الاستبيان للمحور الأول باستعمال معامل ألفا كرومباخ

الجدول رقم(10): معامل ألفا كرومباخ لفقرات المحور الأول

البيان	العدد	معامل ألفا كرومباخ
ثبات الاستبيان لفقرات المحور الاول	11	0.799

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الجدول أعلاه يوضح قيمة معامل ألفا كرومباخ بعد حذف الفقرات من المحور الأول، حيث يتراوح معامل ألفا كرومباخ 0.799 و من هنا نقول ان المحور الاول يتمتع بثبات قوي .

2.2.2. اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور الثاني

يوضح الجدول التالي اختبار ثبات الاستبيان للمحور الثاني باستعمال معامل ألفا كرونباخ

الجدول رقم(11): معامل ألفا كرومباخ لفقرات المحور الثاني

البيان	العدد	معامل ألفا كرومباخ
ثبات الاستبيان لفقرات المحور الاول	12	0.891

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الجدول أعلاه يوضح قيمة معامل ألفا كرومباخ بعد حذف الفقرات من المحور الأول، حيث يتراوح معامل ألفا كرومباخ 0.891 و من هنا نقول ان المحور الثاني من هذا الاستبيان هو الاخر يتمتع بثبات قوي

III. عرض ومناقشة إجابات أفراد عينة الدراسة

1. اختبار نتائج عينة أفراد الدراسة

سيتم التطرق إلى نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة كالتالي:

1.1. نتائج أفراد العينة عن المحور الأول

يوضح الجدول رقم 01 إجابات أفراد العينة المدروسة حول المحور الثاني المتعلق الرقابة الجبائية و التسيير الجبائي للمكلفين كما يلي:

الجدول رقم (12) : يوضح نتائج أفراد العينة وإجاباتهم عن فقرات المحور الأول

ال م م و	المتوسط الحسابي	الا نحراف المعيار ي	الإ جابات					التكرار ت النسبة المئوية	الفقرات
			موافق تماما	مواف ق	محا يد	غير موافق	غير موافق تماما		
30	3.900	0.8 84	5	21	1	2	1	التكرار	-
100			16.7 %	70 %	3.3 %	6.7 %	3.3 %	النسبة	الفقرة 01
30	3.766	0.9 35	4	19	19	0	2	التكرار	-
100			13.3 %	63.3 %	16. 7%	00 %	6.7 %	النسبة	الفقرة 02
30	3.800	1.2 42	10	12	2	4	2	التكرار	-
100			33.3 %	40 %	6.7 %	13.3 %	6.7 %	النسبة	الفقرة 03
30	3.400	1.1 01	5	10	8	6	1	التكرار	-
100			16.7 %	33.3 %	26.7 %	18 %	3.3 %	النسبة	الفقرة 04

الفصل الثاني:
عين تموشنت

دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية

100			16.7 %	33.3 %	26. %7	%20	%3.3	النسبة	
30	3.766	0.7 73	5	14	10	1	0	التكرار	- الفقرة 05
100			16.7 %	46.7 %	33.3 %	%3.3	%00	النسبة	
30	3.966	0.8 08	08	14	07	1	0	التكرار	الفقرة 06
100			26.7 %	% 46.7	23. %3	%3.3	%0	النسبة	
30	3.500	1.1 06	5	12	8	3	2	التكرار	الفقرة 07
100			16.7 %	40 %	26. %7	%10.0	%6.7	النسبة	
30	3.966	0.9 64	9	15	2	4	0	التكرار	الفقرة 08
100			%30	50 %	6.7 %	%13.3	%0	النسبة	
30	4.066	0.8 68	10	14	5	0	1	التكرار	الفقرة 09
100			33.3 %	46.7 %	16. %7	%0	%3.3	النسبة	
30	3.733	1.0 28	5	15	7	0	3	التكرار	الفقرة 10
100			16.7 %	50 %	23. %3	%00	%10	النسبة	
30	3.333	1.0 28	2	14	8	4	2	التكرار	الفقرة 11
100			%6.7	46.7 %	26. %7	%13.3	%6.7	النسبة	
30	7.966	0.6 31	5	15	7	0	3	التكرار	الفقرة 12
100			16.7 %	50 %	23. %3	%00	%3.3	النسبة	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSS

تحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة عن قرأت المحور الاول :

نلاحظ من خلال الجدول ان المجموع الكلي للانحراف المعياري للمحور الثاني للمتغير الاول بلغ 10.737 و المجموع الكلي للمتوسط الحسابي للمحور الثاني للمتغير الاول قدر ب 42.29 و ذلك بدرجة استجابة مرتفعة

2.1. نتائج أفراد العينة عن المحور الثاني

يوضح الجدول رقم 13 إجابات أفراد العينة المدروسة حول المحور الثاني المتعلق الرقابة الجبائية و جودة المعلومات المحاسبية كما يلي:

الجدول رقم (13) : يوضح نتائج أفراد العينة وإجاباتهم عن فقرات المحور الثاني

المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاجابات					التكرارات النسبية المئوية	الفقرات
			موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما		
30	3.633	0.999	4	17	4	4	1	التكرارات	الفقرة 01 -
100			56.7%	17%	13.3%	13.3%	3.3%	النسبة المئوية	
30	3.633	0.922	5	14	79	0	4	التكرارات	الفقرة 02 -
100			16.7%	46.7%	23.3%	00%	13.3%	النسبة المئوية	
30	3.666	1.040	3	15	5	6	1	التكرارات	الفقرة 03 -
100			10%	50%	16.7%	20%	3.3%	النسبة المئوية	
30	3.433	1.155	4	7	9	8	2	التكرارات	الفقرة 04 -
100	3.100		13.3%	23.3%	30%	26.7%	6.7%	النسبة المئوية	

30	3.166	0.985	2	9	13	4	2	التكرار	الفقرة 05 -
100			6.7 %	307 %	%43.3	13.3 %	6.7 %	النسبة	
30	3.333	0.844	01	14	9	0	6	التكرار	الفقرة 06
100			3.3 %	%46.7	%30	00 %	20 %	النسبة	
30	3.233	1.104	4	9	8	8	1	التكرار	الفقرة 07
100			13.3 %	30 %	26.7 %	26.7 %	3.3 %	النسبة	
30	3.566	0.727	2	15	11	0	2	التكرار	الفقرة 08
100			6.7 %	50 %	36.7 %	00 %	6.7 %	النسبة	
30	3.400	0.968	5	7	13	0	5	التكرار	الفقرة 09
100			16.7 %	23.3 %	43.3 %	%0	16.7 %	النسبة	
30	3.366	0.889	2	12	12	3	1	التكرار	الفقرة 10
100			6.7 %	40 %	%40	10 %	3.3 %	النسبة	
30	3.833	0.791	7	11	12	00	00	التكرار	الفقرة 11
100			23.3 %	36.7 %	%40	00 %	00 %	النسبة	
30	3.766	0.971	5	18	3	3	1	التكرار	الفقرة 12
100			16.7 %	60 %	%10	10 %	3.3 %	النسبة	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSS

تحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة عن قرأت المحور الثاني :

نلاحظ من خلال الجدول ان المجموع الكلي للانحراف المعياري للمحور الثاني للمتغير الاول بلغ 11.395 و المجموع الكلي للمتوسط الحسابي للمحور الثاني للمتغير الاول قدر ب 45.128 و ذلك بدرجة استجابة مرتفعة

2. اختبار فرضيات الدراسة

يتضمن هذا المبحث عرضا لتحليل بيانا أفراد عينة الدراسة وفقا لمحاور الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال إجابات أفراد العينة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها.

1.2. اختبار الفرضيات لمحاور الدراسة

لاختبار الفرضيات نقوم بتحديد الفئات لذا نقوم بالخطوات التالية:

■ تعيين الفئات

عدد الفئات هو خمس فئات حيث إجابة موافق تماما تمثل الفئة رقم (5)، وإجابة موافق تمثل رقم(4)، وتمثل إجابة محايد رقم (3)، وإجابة غير موافق تمثل(2)، أما إجابة غير موافق تماما تمثل رقم (1).

■ المدى

المدى يساوي الحد الأعلى مطروح منه الحد الأدنى، كما تم وضع معيار لتفسير هذه الأرقام بإعطاء المتوسط الحسابي النظري مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وقد تم حساب المدى، حيث يساوي (5-1=4) ويتم حساب طول الفئة

من خلال تقسيم المدى على عدد الفئات (الخيارات)، إذن (0.8=5/4) فتكون الفئة الأولى لقيم المتوسط الحسابي هي من 1 إلى 1.8 وهكذا بالنسبة لبقية قيم المتوسطات الحسابية، وتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(14): معايير تفسير النتائج (الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي)

الأهمية	الوسط الحسابي
غير موافق تماما]1.8-1]
غير موافق]2.6-1.8]
محايد]3.4-2.6]
موافق]4.2-3.4]
موافق تماما	[5-4.2]

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

1.1.2. اختبار الفرضيات للمحور الأول

بعدما قمنا بحساب المدى وتحديد الفئات، سنقوم باختبار الفرضيات من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبيان وذلك باستخدام اختبار t (one sample t test) وهذا لتحليل فقرات الاستبانة .

- تكون الفقرة إيجابية أي أن أفراد عينة موافقون على مضمونها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، أو مستوى المعنوية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60٪، تكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد عينة الدراسة غير موافقون على محتواها، وهذا إذا كانت t المحسوبة أصغر من t الجدولية أو مستوى المعنوية أكبر من 0.05، والوزن النسبي أقل من 60٪.

-الفرضية العدمية H_0 : توجد علاقة بين الرقابة الجبائية و التسيير الجبائي للمكلفين

الفرضية البديلة H_1 : لا توجد علاقة بين الرقابة الجبائية و التسيير الجبائي للمكلفين

حتى يمكن الاعتماد عليها الجدول التالي يوضح اختبار T test للمحور الأول كما يلي:

الجدول رقم(15): اختبار T test للمحور الأول

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة (SIG)
الفقرة 01	3.90	0.88	24.144	0.000
الفقرة 02	3.76	0.93	22.059	0.000
الفقرة 03	3.80	1.24	16.746	0.000
الفقرة 04	3.40	1.10	16.903	0.000
الفقرة 05	3.76	0.77	26.660	0.000
الفقرة 06	3.96	0.80	26.865	0.000

0.000	17.327	1.10	3.50	الفقرة 07
0.000	22.531	0.96	3.96	الفقرة 08
0.000	24.533	0.90	4.66	الفقرة 09
0.000	23.549	0.86	3.73	الفقرة 10
0.000	17.754	1.02	3.33	الفقرة 11
0.000	3.507	12.44	7.96	الفقرة 12

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق (12) نلاحظ أن جميع فقرات المحور المذكور أعلاه لديهم الوزن النسبي اصغر من 0.6 ، ومستوى الدلالة اكبر من 0.05 ، أما بالنسبة ل t المحسوبة للمعدل الكلي للمحور موجبة مما يدل على ايجابية فقرات المحور الثاني أي أن اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على محتوى الفقرة. ومنه نقبل الفرضية العدمية علاقة بين الرقابة الجبائية و التسيير الجبائي للمكلفين و نرفض الفرضية البديلة .

2.1.2. اختبار الفرضيات للمحور الثاني

تم تحديد الفئات سابقا، وعلى هذا النحو نقوم باختبار الفرضيات للمحور الثاني وذلك باستخدام اختبار t (one sample t test) .

فرضيات المحور الثاني تكون على النحو التالي:

-الفرضية العدمية H0: توجد علاقة بين الرقابة الجبائية و جودة المعلومات المحاسبية

-الفرضية البديلة H1: لا توجد علاقة بين الرقابة الجبائية و جودة المعلومات المحاسبية

الجدول التالي يوضح اختبار T test للمحور الثاني كما يلي:

الجدول رقم(16): اختبار T test للمحور الثاني:

مستوى الدلالة (SIG)	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
0.000	19.912	0.99	3.63	الفقرة 01
0.000	21.776	0.92	3.66	الفقرة 02
0.000	18.082	1.04	3.43	الفقرة 03
0.000	14.698	1.15	3.10	الفقرة 04
0.000	17.599	0.98	3.16	الفقرة 05
0.000	21.627	0.84	3.33	الفقرة 06
0.000	16.037	1.10	3.23	الفقرة 07
0.000	26.837	0.72	3.56	الفقرة 08
0.000	19.229	0.96	3.40	الفقرة 09
0.000	20.721	0.88	3.36	الفقرة 10
0.000	26.528	0.79	3.83	الفقرة 11
0.000	21.238	0.97	3.76	الفقرة 12

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن جميع فقرات المحور المذكور أعلاه لديهم الوزن النسبي اصغر من 0.6 ومستوى الدلالة اكبر من 0.05 ، أما بالنسبة ل t المحسوبة للمعدل الكلي للمحور موجب يعني اصغر من t الجدولية 2.042 مما يدل على ايجابية فقرات المحور الثاني أي أن اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على محتوى الفقرات وعليه نقبل الفرضية العدمية المتمثلة بوجود علاقة بين الرقابة الجبائية و جودة المعلومات المحاسبية ونرفض الفرضية البديلة.

في الأخير نحكم على المحور الثاني من خلال جميع الفقرات مستوى الدلالة 0.000 أصغر من 0.05 و t المحسوبة 56.865 وهي أكبر من t الجدولية، وبلغ المتوسط الحسابي 3.76 أي اتجاه الإجابة "موافق" هذا ما يجعلنا نقبل الفرضية العدمية H_0 يوجد علاقة بين الرقابة الجبائية و جودة المعلومات المحاسبية و نرفض الفرضية البديلة .

■ مناقشة الفرضيات

من خلال ما تم العمل عليه و من خلال معامل الثبات الفا كرومباخ و الذي سجلت قيمته ب 0.799 بالنسبة للمحور الاول و 0.891 للمحور الثاني ان هناك ثبات قوي و ارتباط قوي بين فقرات الاستبيان و محاوره . و من خلال الفرضيات السابقة الذكر نستنتج ان مركز الضرائب لولاية عين تموشنت تعتمد بشكل كبير على الرقابة الجبائية في عملها و الذي بدوره يعمل على تحسين جودة المعلومات المحاسبية و تطويرها .

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم التطرق الى التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وتحليل نتائج الاستبيان في مركز الضرائب لولاية عين تموشنت و ذلك من اجل معرفة اراء العينة المتكونة من محاسبين و مراجعين داخليين حول مجموع النقاط المتمثلة في العلاقة الايجابية بين الرقابة الجبائية وجودة المعلومات

المحاسبية، وكذا مدى توفر الفعالية والكفاءة في الرقابة الداخلية من اجل الحصول على معلومات موثوق فيها

الخاتمة العامة

ومن خلال تحليل نتائج الاستبيان تم ملاحظة وجود اتفاق شبه كلي على ان الرقابة الجبائية تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية و جعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة و ذلك من خلال الالتزام بالإجراءات والسياسات المسطرة من قبل المؤسسة هذا ما يساعد في اتخاذ قرارات صائبة .

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في ما هو دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وهذا ما دفعنا للبحث في مجال الرقابة الجبائية باعتبارها من اهم الوسائل التي تلجا لها المؤسسة من اجل المساهمة في تخفيض اعبائها الجبائية بالطرق المشروعة وذلك من خلال الدور الذي تلعبه الرقابة ومساهمتها في تحسين الوضعية الجبائية للمؤسسة عن طريق اكتشاف الثغرات الموجودة في المعلومات المحاسبية والعمل على تصحيحها وتصويبها والعمل على زيادة التزام المؤسسة الضريبية من خلال إيجاد افضل السبل لتدفئة اعبائها الجبائية.

حيث خصصنا الفصل الأول لتسليط الضوء على الرقابة الجبائية باعتبارها من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة من اجل الاستفادة من مزايا التشريع الجبائي وكذلك العمل على تدنئة اعبائها من خلال التحكم الجيد في الضرائب والرسوم عن الطريق اعداد معلومات جبائية صحيحة ودقيقة تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وهذا ما تسعى الرقابة الجبائية لتحقيقه.

أما الفصل التطبيقي ف جاء مكملا للدراسة النظرية، وذلك من خلال اعتمادنا على تصميم استبيان لمعرفة آراء الأطراف ذات العلاقة بموضوع دراستنا، وبعد تحليل مختلف إجابات افراد العينة تبين الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية ومدى مساهمتها في التقليل من الأخطاء و الثغرات الموجودة في المعلومات المحاسبية مما يعمل على تحسين جودتها .

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا الاحاطة قدر الامكان بمختلف جوانب الموضوع، والاجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية حيث تم التوصل الى النتائج التالية:

- تعد الرقابة الجبائية أحد اهم الإجراءات التي تسعى من ورائها الإدارة الجبائية الى المحافظة على حقوق الخزينة
- تسعى الرقابة الجبائية الى التحقيق في مدى صحة وشرعية المعلومات المحاسبية والجبائية.
- تعتمد المصالح الجبائية في تحديد وحساب مختلف الضرائب والرسوم الواجب تسديها من طرف المكلفين، على عناصر ومعطيات يتم استخراجها من المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تصريحاته.

- حدد المشرع الجزائري الايطار القانوني واشكال وصور الرقابة الجبائية ومنح حقوقا وصلاحيات الزم المحقق باتباعها اثناء عمله في ايطار الضمانات الممنوحة لحماية المكلف لاستبعاد الممارسات التعسفية من قبل الإدارة الجبائية.
- للتأكد من مدى صحة المعلومات المحاسبية يتم التحقيق فيها لمعرفة مدى جودتها عن طريق الرقابة الجبائية.
- المعلومات المحاسبية وسيلة معبرة عن العمليات التي تحدث بين مختلف الأطراف.
- ان عملية التحقيق في المحاسبة مكنتنا من تشخيص جودة المعلومات المحاسبية شكلا ومضمونا، حيث نتج عن عملية التحقيق اكتشاف العديد من الاغفالات المتعلقة بالفواتير الوهمية والتي اثرت على جودة المعلومات المحاسبية.

نتائج اختبار الفرضيات:

قامت دراستنا على فرضيتين رئيسيتين و هي على النحو التالي :

للفرضية الأولى متعلقة بعلاقة الرقابة الجبائية و التسيير الجبائي للمكلفين والتي تقسمت الى فرضيتين جزئيتين وتمثلت في الفرضية H_0 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.000 بين الرقابة الجبائية والتسيير الجبائي للمكلفين. والفرضية H_1 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الجبائية والتسيير الجبائي للمكلفين وفي الاخير توصلنا الى عدم صحة الفرضية H_1 حيث استنتجنا ان وجود علاقة بين فهم وادراك التسيير الجبائي وكفاءة الرقابة الجبائية

اما بخصوص الفرضية الثانية والمتعلقة بوجود علاقة بين الرقابة الجبائية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية والتي تقسمت الى فرضيتين جزئيتين التي تمثلت في الفرضية H_0 توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.000 بين الرقابة الجبائية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية ، والفرضية H_1 لان توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.000 بين الرقابة الجبائية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية. وفي الاخير توصلنا الى عدم صحة الفرضية H_1 حيث استنتجنا ان الرقابة الجبائية تساهم في انتاج معلومات محاسبية ذات جودة

التوصيات:

- ضرورة تحديد معايير واضحة وشفافة وموضوعية للانتقاء المكلفين الذين سيتم اخضاعهم للرقابة الجبائية؛

- التعاون والتنسيق مع الجهات والمصالح الجبائية الأخرى لتوفير الكثير من الجهد والوقت في استغلال المعلومات؛
- إعادة النظر في أجور مراقبي الإدارة الجبائية من أجل إبعادهم عن اغراءات المكلفين بالضريبة والقضاء على الرشوة
- محاولة تقريب المكلفين بالضريبة مع مصالح الرقابة الجبائية لكسر جدار التشاؤم من الضريبة من طرف المكلفين ونزع الفكرة السلبية عنهم؛
- تبيان وبوضوح المعايير التي على أساسها يتم اختيار المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية

افاق الدراسة:

ونأمل أن يكون هذا البحث منطلق لبحوث اخرى في المستقبل مثل:

- دور الرقابة الجبائية في زيادة الإفصاح المحاسبي لدى المؤسسة
- أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تفعيل دور الرقابة الجبائية
- التحقق من القيمة العادلة لأصول وخصوم المؤسسة عن طريق الرقابة الجبائية

قائمة المراجع

قائمة الكتب:

- عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012

قائمة المذكرات:

- العابد لزهر، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013/2012.
- العابدي دلال حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2012.
- بشرى عبدالغني، فعالية الرقابة الجبائية وأثارها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر (2009/1999) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، تلمسان، 2011.
- بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية والتحديات التطبيقية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012.
- حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات، مذكرة ماستر في علوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/2011.
- زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011
- سردوك فاتح، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية فرع إدارة العمال جامعة محمد بوضياف، ملسيلة، الجزائر، 2003 / 2004.
- سليمان عتيبر، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية " دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية الوادي مذكرة لنيل شهادة الماجستير المحاسبية جامعة بسكرة، 2011/2012

- عبد الباسط مداح، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المائل في ظل تبين حوكمة الشركات. أطروحة دكتوراه، 86-87 المسيلة، فرع المحاسبة والمالية، الجزائر 2018.
- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة حاج لخضر باتنة، 2009.
- لياس قالب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيذر، بسكرة، الجزائر، 2011.
- يحياوي نصرية التهرب و الغش الضريبي رسالة ماجستير في علوم التسيير معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير الجزائر. 2020.

قائمة المجالات:

- رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، "أسس المحاسبة المالية"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004
- سمان علي ،د.رشام كهينة الرقابة الجبائية كآلية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد 06 ، العدد 02، جامعة البويرة، الجزائر 2021
- سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية و التطبيق، دار المفيد للنشر و التوزيع، عني مليلة الجزائر، 2011
- لأخضر غزي رابح طويرات، محاولة تحليل عالقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (دراسة حالة) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 18، 2018.
- مصطفى عوادي، نصر رحال، التحقيق الجبائي على المكلفين بالضريبة في الجزائر، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، العدد الأول، الجزائر، 2016.
- محمد طرشي. الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من المنظور المحاسبي. مجلة الرائدة الاقتصادية للأعمال. جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر وزارة

المالية بالتاريخ) قانون الإجراءات الجبائية المادة رقم 20 الفقرة 01 المديرية العامة للضرائب) 13 الجزائر

- هلاي اسلام-أحمد قايد نور الدين, مساهمة نظام المعلومات في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية, مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر, 2019

قائمة الملتقيات:

- ولهي بوعلام نحو اطار مقترح لتفعيل اليات الرقابة الجبائية للحد من اثار الازمة، مداخلة الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر 20-21 اكتوبر 2009

قائمة المصادر:

- القوانين الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية لسنة 2022
- نوي نجاة، فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير فرع مالية ونقود جامعة الجزائر 2003
- قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة يسكرة، الجزائر، 2011 ص36
- الياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011 ص30
- محمد احمد ابراهيم جليل، دور حكومة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الاوراق المالية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الاول 2007 ص 23.
- الجريدة الرسمية العدد 82 الصادرة بتاريخ 2017/12/31.
- مديريةية العلاقات العمومية والاتصال ' مجال الصلاحيات لمركز الضرائب 'نشرة 2015.

قائمة الملاحق



جامعة بلحاج بوشعيب- عين تيموشنت
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم: مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اما بعد

وضع هذا الاستبيان في إطار دراسة مذكرة ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة تحت عنوان "دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية " وذلك من أجل دراسة مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

نرجو منكم التكرم بالإجابة على الفقرات هذا الاستبيان وذلك بوضع الإشارة (X) في الخانة المناسبة، كما نؤكد لكم أن المعلومات المتحصل عليها ستعامل بسرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

من اعداد طالبة:

- بن عيسى شيماء

الجزء الأول: بيانات شخصية

(1) العمر:

- أقل من 30 سنة من 30 إلى 40 سنة
 من 41 إلى 50 سنة أكثر من 50 سنة

(2) مؤهل العلمي:

- ليسانس ماجستير
 شهادات أخرى ماستر
 دكتوراه حدده

(3) عدد سنوات الخبرة:

- أقل من 5 سنوات من 5 إلى 15 سنة
 من 16 إلى 25 سنة أكثر من 25 سنة

(4) التخصص:

- اقتصاد تسيير محاسبة ومالية تسويق
 تخصص اخر حدده

الجزء الثاني:

المحور الأول: الرقابة الجبائية والتسيير الجبائي للمكلفين

الرقم	الفقرات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	يتم تخصيص برنامج لعملية الرقابة الجبائية بشتى انواعها					

					2	هناك صلاحيات كافية من اجل البحث والتحقيق في ملفات والوصول المعلومات التي تفيد في اعداد برنامج الرقابة الجبائية.
					3	يمكن لبرنامج الرقابة الجبائية ان يكتشف الثغرات بالقانون الجبائي التي تسبب مشاكل كبير للمكافين
					4	تتم برمجة الملفات الجبائية بطريقة تغطي المجال الجيوغرافي بصفة كاملة
					5	تتم تحديد الخطر الجبائي اثناء عملية البرمجة لغرض اختيار النوع الرقابة الجبائية الملائمة له
					6	يمكن ان يكون من بين اهداف الرقابة الجبائية تطوير الية الرقابة مما يحقق الفعالية
					7	تضع الادارة الجبائية كل الامكانيات والوسائل اللازمة للقيام بعمليات البرمجة والرقابة الجبائية بجميع المراحل
					8	برأيكم من بين الاهداف الادارة الجبائية القيام بعمل الرقابي الفعال للوصول الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية
					9	هل هناك التزامات بأخلاقيات المهنة عند قيام بعمل الرقابة الجبائية قصد الوصول الى مستوى الفعالية
					10	يمكن قياس الرقابة الجبائية بما تصل اليه من نتائج حالية ومستقبلية.

قائمة الملاحق

					العقوبات والغرامات الناتجة عن الرقابة الجبائية كافية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية	11
					تساهم الرقابة الجبائية في استرجاع الاموال المهربة منها بشكل فعال	12

المحور الثاني: الرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية

الرقم	الفقرات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	توجد معلومات تهدف لتحسين جودة المعلومات المحاسبية					
2	المعلومات المحاسبية يجب ان تتمتع بالجودة لدرجة يمكن التنبؤ بمستقبل الوحدة الاقتصادية.					
3	المعلومات المحاسبية تتلاءم مع وظيفتكم.					
4	احتياجاتكم من المعلومات تصل بشكل موثوق وفي الوقت المناسب					

قائمة الملاحق

					5	يتم تطوير المعلومات المحاسبية باستمرار في مؤسستكم
					6	يتم تطوير نظام المعلومات المحاسبية وفق المستجدات في احتياجات المعلومات المحاسبية
					7	مخرجات المعلومات المحاسبية تفي باحتياجاتكم لعملية اتخاذ القرار في مؤسستكم
					8	قدرة المعلومات المحاسبية في تغيير موقف متخذ القرار بمجرد الحصول عليها.
					9	للمستخدم القدرة على كشف تحيز جودة المعلومات المحاسبية لفئة معينة على حساب فئة اخرى.
					10	تساعد المعلومات المحاسبية في تحديد البنوك التجارية والبدائل المتعدد للقيام بوظيفتي التخطيط والرقابة معا
					11	ان تغطية العكسية تساهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من خلال الرقابة لأنها تصحح الاخطاء وتحقق توقعات المستخدم
					12	توجد اجراءات تهدف لتحسين جودة المعلومات المحاسبية